

الرؤية المستقبلية في دراسة: مستقبل الديمقراطية في مصر*

د. ثناء فؤاد عبدالله

ندوة "تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر" بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فندق إيتاب - الإسماعيلية 15-17 مارس 2006

المقدمة:

من المتفق عليه أن المرحلة الحالية في مصر تشهد إعادة تأسيس للفكرة الديمقراطية وإعادة طرحها على المجتمع المصري ومواجهة الإشكاليات التي تواكب ذلك سياسيا و ثقافيا، بما في ذلك المواجهات بين القوى والتيارات السياسية المختلفة.

وفي سياق ذلك أصبحت الفكرة السائدة في صفوف المجتمع أن مصر الآن في حاجة ماسة للتغيير السياسي وأخذ خطوات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي كشرط أساسي - ضمن شروط أخرى - للخروج من إسار التخلف والتخلص من الانغلاق و الاستبداد السياسي .

في إطار ذلك ، تبدو الحاجة ملحة إلى توافر قنوات سياسية شرعية للتعبير عن آمال و طموحات قطاعات كبيرة من المواطنين ، خاصة من الشباب المتطلع إلى مستقبل أفضل والذي يأمل في ممارسة نشاطه السياسي من خلال قنوات سياسية شرعية .

إن استحقاقات الحياة السياسية الأفضل للشعب المصري تتطلب :

- 1 . الحرية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.
- 2 . توافر الفرص للإنتاج و الإبداع .
- 3 . الاستمتاع باحترام الذات و ضمان حقوق الإنسان .

* الدراسة المقصودة هي دراسة للدكتورة: ثناء فؤاد عبدالله بعنوان "مستقبل الديمقراطية في مصر" أعدتها لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية وصدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت عام 2000 (المحرر)

وهذه هي على وجه التحديد استحقاقات مفهوم " التنمية الإنسانية " الذى يقوم على أساس عملية توسيع الخيارات أمام البشر ، وهو ما يركز على " نسق من الحكم " يعبر عن الناس تعبيراً سليماً ، أى نسق من "الحكم الصالح".

إن الفكرة الأساسية فى نظام الحكم الديمقراطى تقوم على " تبادل السلطة " بين الأحزاب . أما الحكومة التى تتولى الحكم فى نظام ديمقراطى فهي تمارس وظيفتها الدستورية، وعليها أن تعمل لمصلحة الشعب و أن تحقق أهدافه القومية .

إن التجربة السياسية فى مصر على الرغم من أنها حافلة بالعبر و الدروس ، كونها تستند إلى إرث و تاريخ ليبرالى شهد نماذج من التعددية السياسية قبل 1952 و بعد 1976 ، إلا أنها ما تزال فى عداد نماذج " التعددية السياسية المقيدة و المحكومة " .

فالحزب الوطنى الحاكم يهيمن على الحياة السياسية ولكن بدون فاعلية حقيقية فى إثراء للحياة السياسية، أما الأحزاب السياسية الأخرى فتعانى من الضعف و الترهل وانتفاء الحوار الديمقراطى داخلها ،فضلاً عن القيود السياسية و الأمنية التى تحد من حركتها و نشاطها .

وفى ضوء التطورات السياسية التى مرت بها مصر خلال العامين الماضيين مثل تعديل المادة 76 من الدستور وما تلاها من تنظيم أول إنتخابات رئاسية تنافسية ثم إجراء الانتخابات التشريعية ، فى إطار ذلك فإن بنية النظام السياسى لم يصبها أى تغيير ، فى ظل استمرار ما يمكن تسميته " المصلحة الاستراتيجية الثابتة لنخبة النظام " ، وظل هدف أى إصلاحات محدودة تجرى هو فى المقام الأول تحجيم أى مكسب للمعارضة ، وعدم تجاوز الحدود المسموح بها واستمرار أغلبية الحزب الحاكم فى البرلمان .

على الرغم من ذلك ، فإن النظام السياسى المصرى نجح فى تصدير إنطباع إيجابى للخارج بأن هناك نوعاً من التحرك أو الحراك السياسى ، كون انتخابات 2000 و 2005 قد خضعت للإشراف القضائى ، ورقابة منظمات المجتمع المدنى ، واعتماد وسائل انتخابية جديدة كالصندوق الانتخابى الشفاف و الحبر الفسفورى ، والسماح بتواجد الصحفيين المحليين و الدوليين فى اللجان ، و أخيراً ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات الاخيرة من فوز الإخوان المسلمين بـ 88 مقعداً فى البرلمان ، كل ذلك أثار انطباعات بأن هناك نوعاً من التغيير السياسى يحدث ، وصفه البعض بالصدق ، و إن لم يكن كاملاً .

على كل ، هناك من ينظر إلى المجتمع المصرى على أنه لم يتحول بعد إلى مجتمع ديمقراطى ، وأن ما يشهده من ممارسات و سلوكيات فى الانتخابات وما قبلها وما بعدها وكذلك تفضيل بعض القوى الانسحاب من المشاركة السياسية هي من رواسب الماضى ومن بقايا مراحل ما قبل التجربة الديمقراطية ، وأنه بمزيد من

الوعي السياسي وتعلم الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية ، فإن الصورة ستتغير ويرتفع مؤشر الديمقراطية ، وتخفت الممارسات السلبية .

و إذا كنا نؤيد وجهة النظر التي قال بها المؤرخ الأمريكي " جاك بارزن " فى مقالته " مقولة الديمقراطية "والتي نفى فيها بكل تأكيد وجود نظرية موحدة للديمقراطية التي يربطها نسق فكرى واحد ووصوله إلى أن أهم ما فى الديمقراطية ليس مقولاتها التي تقوم عليها -أيأ كانت -ولكن الأهم يتمثل فى طريقة تطبيقها والمؤسسات التي تتمثلها وهى مسألة لصيقة بالتاريخ الاجتماعى وفقا لخصوصية كل مجتمع ، فإننا بذلك نكون قد توافقنا على رأى محدد بشأن خصوصية التجربة السياسية فى مصر على مدى تاريخها والملاحح التي تميز تجربة التحول الديمقراطى فيها.

ركائز دراسة "مستقبل الديمقراطية فى مصر"

تعد المقدمة السابقة ضرورية من أجل تبيان مسار تطور الديمقراطية فى مصر، على اعتبار أن موضوع الدراسة استهدف تحديدا استشراف مستقبل عملية التحول السياسي الجارية .
من هنا ، يمكننا تحديد أهم ركائز الدراسة على النحو التالى :

أولا .. نظرت الدراسة إلى التحول الديمقراطى فى مصر باعتباره "عملية " تأتي حصيلة تضافر عوامل و عناصر متعددة مادية وثقافية ، داخلية و خارجية، ذاتية و موضوعية، يمكن أن تؤدي فى مرحلة ما من تطورها إلى نقلة نوعية فى الحياة السياسية لتجعل النظام السياسي فى مصر يصل إلى حالة ديمقراطية. يرتبط بذلك النظر للعملية السياسية بمنظور تاريخى تتم خلاله "عملية تطويرية وتراكمية " للأحداث و التفاعلات فى المجالات السياسية و الاجتماعية ، وقد تتداخل العوامل الداخلية و الخارجية ،وهو ما يختزن على مستويين :

الأول على مستوى بنيات المجتمع سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و اقتصاديا .
والثاني على مستوى بنية الشخصية القومية المصرية .

ومن هنا جمعت الدراسة بين الرؤية التاريخية ، ودراسة الواقع الراهن .وبناء على ذلك ، ارتبطت الدراسة بمنهاجية " المقاربة المتعددة " فى إطار المخطط العام لمشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية ، وذلك

بتحليل العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الجيوسياسية، وعلاقتها المباشرة بعملية التطور السياسي الديمقراطي .

يتفق مع هذا المنظور الشامل النظر إلى الواقع السياسي ،مصريا وعربيا ، انطلاقا من مفهوم " الأزمة " الدال على " اختلال فى النظام و المجتمع " مما يستوجب المعالجة فى ضوء الوعى بحقيقة المشكلة ، وبالتالي فإن حل الأزمة الديمقراطية يدخل فى باب الممكن وليس الحالة المستعصية أو الأبدية، ونستطيع هنا تبين أهمية مفهوم الأزمة ،كما عولج تطبيقيا فى ثنايا الدراسة ، مثبتا وجودها على عدة مستويات :

1 .. مستوى " أزمة الحكم " والسعى المستميت للنخبة فى الدفاع عن الثقافة السلطوية المهيمنة وتنفيذ تعديلات "تجميلية وشكلية " على واجهة السلطة .

2 .. على مستوى " أزمة المجتمع " داخليا ، والذى يعانى تمزقات ومشاحنات ، معظمها نتجت من سياسات سلطوية ، تفقد للحكمة من جانب الدولة /السلطة ، وما ترتب على اعتداء الدولة على "روح " المجتمع وتجفيف قواه وطاقاته المادية و المعنوية .

3 .. على مستوى "أزمة العلاقة بين الدولة و مجتمعها " وحالة الاستقطاب الشديدة التى أصبحت من كلاسيكيات الحياة السياسية فى مصر .

واستكمالا لهذا المنظور سعت الدراسة إلى تأسيس ما يمكن أن نطلق عليه " القواسم المشتركة التى لا غنى عنها فى تعريف الديمقراطية " كمثل أعلى و نموذج منشود، وبالتالي فإنه مهما كان الخلاف أو التنوع فى تحديد مفهوم الديمقراطية ، فإنها كحالة واقعية وممكنة غير متصورة ، ما لم تتوافر شروط أساسية هى احترام حقوق الإنسان والتأكيد على المشاركة الشعبية فى الحكم والسماح بالتعددية السياسية و التداول السلمى للسلطة وتأمين العدل و المساواة وتوطيد الحريات العامة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وأخيراً وليس آخر حكم القانون والمواطنة الكاملة المتساوية.

ثانيا . إذا اعتبرنا أن هناك خصوصية معينة لدراسة الديمقراطية المصرية، كونها تجربة تاريخية غنية تركز على رصيد طويل من التطورات السياسية، فكرا و ممارسة ،مع تعدد لحظات " الوعى الوطنى السياسى " و الثورات الشعبية التى انطوت على رغبة جماعية للتخلص من التسلط و الاستغلال بكل أنواعه، وهو ما يعنى تاريخ مصرى متواصل من النضال من أجل فرصة أفضل لحياة كريمة للمصريين جميعا ، فإن هذه الخصوصية لا تنفصل عن أزمة الديمقراطية فى المحيط العربى .

ومن هذا المنطلق ، جاءت استخلاصات الدراسة مؤكدة أنه لا ديمقراطية فى الواقع العربى فى ظل "الدولة " التى تعتمد فى بقائها و استمرارها ليس على الرضا الشعبى كمصدر للشرعية ،ولكن على سيادة ثقافة الخوف من السلطة و السلطان ، ولا ديمقراطية أو حديث عن مستقبل الديمقراطية فى الواقع العربى دون حل مشكلة المشاركة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة ، بما ينمى الفاعلية السياسية الجماعية ويجعل للمواطن العربى صوته المؤثر فى صناعة القرار و تقرير المصير ، ولا نظن أن هناك أى مستقبل لديمقراطية عربية دون حل " المسألة الاجتماعية" خاصة مع استمرار واقع الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية والآثار السلبية للتبعية الاقتصادية وتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات مستهلكة وليس مجتمعات منتجة ، و أخيرا ليس هناك مستقبل لديمقراطية عربية إلا بعد حل مشكلة الاستبعاد و منطوق الإقصاء للجماعات وبعض التيارات السياسية من ساحة المشاركة و الفعل السياسى، وهى حالة من شأنها زيادة حدة الاحتقان السياسى و الاجتماعى واستمرار تعريض السلم و التوافق المجتمعى إلى مخاطر محققة.

وبناء على ذلك ، فإنه على الصعيدين المصرى والعربى، تتناقض بشكل جذري وضعية " الاستبداد و التسلط "مع دواعى "تحقيق النهضة المنشودة " ولم يعد هناك مسوغ سياسى أو اخلاقى ليفرض نظام معين وصايته الأبدية على المجتمع دون إعطاء أى فسحة من الأمل للتغييروتجديد " الدماء "فى شرايين الحياة السياسية .

ثالثا .. تابعت دراسة " مستقبل الديمقراطية فى مصر " تاريخ التجربة السياسية المصرية عبر مراحلها المختلفة ،وفى ضوء هذه المتابعة استنتجت الدراسة حقيقتين اساسيتين حكمتا التطور السياسى المصرى على مدى تاريخه.

الحقيقة الأولى تجسدها مقولة " فى البدء كان الدولة " باعتبار أن الدولة و الجيش هما المبدأ و المنطلق ومنهما ولدت " المصرية " و " الحداثة "، متمثلة فى الجيش ودور التعليم و مؤسسات الحكم كما ارتأى طارق البشرى .

الحقيقة الثانية تجسدها مقولة "أن السلطة قدر المصريين " .

وسواء نظرنا إلى خصوصية التركيبة المصرية وتقاليدها البيروقراطية كنموذج للمجتمع النهري أو الاستبداد الشرقى، أو انتبهنا إلى سمة المركزية و السيطرة الحكومية كنموذج لانفصال تاريخى بين مؤسسات الحكم و جموع المحكومين، فإن الوجه الآخر للصورة يلزما بمراعاة تعدد العناصر فى نهر الحياة المصرية سياسيا و اقتصاديا، ما جعل مصر أيضا نموذجا ثريا بالتعدد فى إطار الوحدة ، واللامركزية فى سياق المركزية ، وإمكانية التعبير مهما كانت حدود الانغلاق .

ومن نموذج المركزية فى ظل حكم حدائى، مثل نقلة نوعية فى مسار التاريخ المصرى، وبناء دولة محمد على الحديثة، ثم احتلال أجنبى واجهته الحركة الوطنية بشعارات أثمرها النضال الشعبى رابطا بين التخلص من الاستعمار بالتخلص من الاستبداد، تبلور الوعى الوطنى المصرى، وصولا إلى مبدأ راسخ هو حتمية التخلص من كل أنواع "الاستغلال" ومن ثم نضجت شروط "الثورة" وتمثلت فى حركة 1952، والتي استهدفت "تغيير أسس السلطة و الحكم و توازنات القوى فى المجتمع المصرى"، وكانت مسيرة يوليو التى نعيش فى ظلها حتى اللحظة .

وسواء قبلنا فى تكييف قيام ثورة 1952 تفسيرها على أنها كانت تغييرا للنظام السياسى بالقوة و بضرية مباغته، وإحلال حاكم مصرى لأول مرة منذ قرون بعيدة، أو قبلنا التفسير التتموى للثورة والمتبلور فى السعى إلى تأكيد الذات فى المجالات الاقتصادية و السياسية وفى الميادين الداخلية و الخارجية، فإننا لا نختلف كثيرا على أن لحظة الثورة امتلكت شروطها الموضوعية، بحيث كانت "الثورة" محصلة طبيعية لمرحلة تاريخية بكل ما انطوت عليه من ظروف و ملاسات .

وقد عقد نظام يوليو فى مبتداه "صالحا منفردا" مع الشرائح المتوسطة و الدنيا، مطبقا "ديمقراطية رعاية" عبر حزمة من السياسات الاجتماعية التى استهدفت العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص، واستفادت قطاعات عريضة من هذه السياسات .

أما على الصعيد السياسى، فقد الغيت الأحزاب السياسية وبدأ عصر ممتد للتنظيم السياسى الأوحد و المهيمن، وتم حصر المشاركة السياسية فى التنظيم السياسى، بينما لم تقلح جهود النهوض الاقتصادى و الاجتماعى فى تعويض النقص فى الحريات السياسية، خاصة بعد أن تجذرت فى الواقع المصرى ثقافة الاستبعاد و التهميش، حتى بعد عودة التعددية السياسية فى عام 1976 .

وفى غضون ذلك حدثت القطيعة شبه الكاملة مع أسس الحكم الديمقراطى السليم واصيبت الحياة السياسية بما يشبه العقم بعد أن استأبنت "السلطة" حقوق المواطنين ليس فقط سياسيا و اجتماعيا وإنما أيضا على المستوى "الإنسانى" بأشكال عديدة من العدوان المادى و الرمضى .

رابعا. يعرف المجتمع بأنه بنية بشرية تؤلف نسيجا واحدا ومتفاعلا استنادا إلى عناصر الإنتاج والثقافة والسلطة .

ومصر للمصريين هى الوطن و الحضارة، وتقوم أسس الحضارة المصرية على "التمدن بصنائع العمران" كما تقوم على "التمدن فى الأخلاق والفنون و الآداب و الدين".

ومع امتداد الشريط المائي الطويل من قلب أفريقيا متجها إلى البحر، باسطة واديه الأخضر ومشكلا النسيج الجغرافي واستواء الأرض، كان صعود المركز حكما و بنية، وأقدم بيروقراطية عرفتها البشرية وبنيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مثلت الحامل البشرى و المادى للمشروع المصرى على مدى التاريخ، وهذه البنيات هى "الآن" محصلة عمليات التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى مرت بها مصر حتى اليوم .

وقد يمكننا الاعتزاز بالمقولة التى طرحها "نزيه نصيف الأيوبى" والتى رأى فيها أن الدولة المصرية، وإن لم تتطابق مع مجتمعها المدنى ، فإنها ومن منظور نسبى محض تمثل واحدة من أكثر الدول الشرق أوسطية "ديمقراطية"، أى أن حلقات الوصل فيها بين المجتمع المدنى و جهاز الدولة من أكثر هذه الحلقات تطورا فى البلدان العربية (المجالس النيابية، الأحزاب، النقابات، الجمعيات .. الخ)

وبحكم التاريخ و الجغرافيا ، ونظرا للرصيد السياسى و الثقافى والدور الإقليمى على خط الانتماء القومى وتعدد مستويات الدور العالمى، فإنه يصعب بالنسبة لمصرفصل الداخل عن الخارج فى ظل عالم متغير . ومن المتفق عليه أن مصر دولة مستهدفة من قبل القوى العالمية على مدى التاريخ، وواكب هذا الاستهداف كل مشاريع بناء الدولة المصرية . وفى المرحلة الراهنة تزداد دوائر المخاطر التى تحيط بالأمن القومى المصرى، من تدخلات خارجية فى الشؤون المصرية إلى التهديد الإسرائيلى إلى آثار العولمة ورياحها التى تقتحم كل الحدود و الحواجز .

خامسا. من المؤكد أن المشروع الديمقراطى المصرى، يركز على رصيد له اعتباره فى المجال السياسى فكرا وممارسة، يضاف إلى ذلك أن المطلب الديمقراطى هو الآن مطلب مجتمعى يحظى بتأييد الغالبية الساحقة من الشعب المصرى بمختلف تياراته السياسية . ومن المعروف أن الديمقراطية تقوم عندما تقتنع القوى الاجتماعية بان لها مصلحة أكيدة فى حماية الحرية السياسية فتدافع عنها دفاعها عن مصالحها. ولقد أصبحت القوى صاحبة المصلحة فى التحول الديمقراطى أكثر وضوحا و اتساعا، وتشمل تيارات الليبراليين والقوميين واليساريين والدينى، مما أضاف إشكاليات سياسية معقدة لتكثيف العلاقات فيما بينها و أكد الحاجة الماسة لصيغة توافقية خلاقة تمهد الأرضية لتكوين "كتل ديمقراطى" تتوفر لديه رؤية استراتيجية واضحة و محددة للمثل الديمقراطى المصرى المنشود، حسبما تتفق عليه الجماعة المصرية، على أن يكون من أساسيات الرؤية المطروحة آليات التغيير السياسى للوضع الراهن، بصورة محددة وواضحة. و بالنسبة للتيار الدينى، فإنه لا بد من التحديد الدقيق لثلاث نقاط أساسية:

1 .. علاقة التيار الدينى بالنظام السياسى.

2 .. العلاقة مع التنظيمات الدينية الأخرى.

3 .. العلاقة مع الأحزاب السياسية.

وفى هذا السياق يمكننا التركيز على مداخل استراتيجية نراها ضرورية لصيغة التغيير / الإصلاح الديمقراطى فى مصر :

أولاً .. إن من أهم ما أسفر عنه تطور النظم السياسية فى المجتمعات الحديثة هو مبدأ "توزيع السلطة" بين العديد من الأجهزة ومراعاة ألا تتركز السلطة فى مؤسسة واحدة مهيمنة . و بالطبع فإن هناك أهمية لوجود عوامل تحد من إطلاق السلطة وتمنع من أن تستأثر بها مؤسسة واحدة مهما علا شأنها، ويحقق توزيع السلطة هدفين أساسيين :

1 .. توفير عنصر الرقابة بين الأجهزة .

2 .. أن تضطلع بالعمل العام عدة مؤسسات .

وكلما توافر عنصر "الانتخاب" و"النشاط العلنى" فى الأجهزة العامة كلما ضمن ذلك توزيع السلطة وعدم تركزها.

ثانياً .. هناك متطلبات " فكرية" لا نرى إمكانية استقامة الديمقراطية المصرية بدونها وهى تبدأ من ضرورة توافر التسامح السياسى كقيمة عليا للتعايش بين الجماعات المختلفة سياسيا و دينيا، وبمقتضى التسامح و الثقة المتبادلة يتم قبول القواعد الديمقراطية على قاعدة الاقتناع بأن الآخر، المختلف فى الرأى هو مواطن منتم وليس خائنا .

ويرتبط بالتسامح السياسى التسامح الدينى فى ضوء فهم إيجابى ومتطور لدور الدين فى المجتمع . وإذا كان من المنفق عليه أن الدين عنصر أساسى فى أى مشروع للنهضة، فإنه من الضرورى ألا يتحول الدين إلى أحد أدوات الصراع السياسى والاجتماعى. وفى إطار ذلك فإنه من الضرورى فتح نوافذ المجتمع المصرى للفكر المتحرر المناهض للشمولية فى شؤون الدولة والمجتمع والحياة مع إشاعة حق الاختلاف، فهو من أهم مقتضيات التعددية .

كما أنه لا بد من "إشاعة" مناخ التعددية السياسية الحقيقية، بحيث تحتل قيمة التعددية مكانا متقدما ومقبولا فى فكر و ممارسات القوى و التيارات السياسية، وذلك أمر ضرورى للغاية حتى يمكن قبول مبدأ "تداول السلطة" الضرورى بالنسبة للديمقراطية .

وفى عمق المتطلبات الفكرية لبلوغ حالة ديمقراطية، ضرورة عقد "صلح" بين المواطن والسياسة وذلك بمعالجة الأسباب الحقيقية التى أشاعت مناخ الخوف والرعب والاعتراب بين المصريين ،مما كف عقولهم عن أهم خصال الديمقراطية ونعنى بها "ممارسة النقد والمعارضة البناءة".

إن ذلك كله يحتم علينا أن نبحت فيما عساه أن يعيد الحيوية والتوافق والانسجام للنسيج الاجتماعى المصرى، حتى يعود إلى وضعية العطاء والانتاج الحضارى التى تميز بها على مدى تاريخه .

ويرتبط بذلك العمل على هدم "الحاجز النفسى" بين المواطن والدولة، فليس ثمة ديمقراطية مع استمرار إحساس المواطن بأن الدولة ما هى إلا "آلة" لممارسة الطغيان. وهنا نجد من أهم الضروريات الإصلاحية إعادة الاعتبار لقيمة "العدل" و "المساواة امام القانون" فى الحياة المصرية بوجه عام، فى العلاقة بين المواطن و الدولة وفى العلاقات الوطنية وفى تفاصيل المجال السياسى الذى تشوبه حاليا مظالم سياسية تؤذن بخراب لا تحمد عقباه .

ثالثا.. هناك مطالب إصلاحية أساسية ترتبط بالتغيير السياسى الديمقراطى الذى أصبح ضرورة بقاء لإحياء وبعث "السياسة" فى الواقع المصرى ، وهذه المطالب هى :

1 .. قيام لجنة تأسيسية منتخبة بإعداد دستور مصرى جديد ومتطور وديمقراطى يتفق وطموحات الشعب المصرى فى حياة سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل .

2 .. إقامة حوار وطنى موسع لبحث سبل تطوير الحياة الحزبية فى مصر والتى بدونها لن يتولد الأمل فى تنشيط الحزبية والتعددية السياسية الإيجابية .

3 .. اتخاذ إجراءات وقرارات نوعية جادة من أجل التوصل إلى نظام انتخابى جديد لإتاحة الفرصة لتمثيل جميع التيارات السياسية، وهو ما يتوقف عليه مستوى "ديمقراطية" النظام السياسى وتحسين المناخ السياسى العام .

4 .. ويرتبط بذلك إصلاح المؤسسة البرلمانية كعنصر رئيسى وقاعدى فى الإصلاح الديمقراطى المصرى، سواء فيما يتعلق بالإطار الدستورى أو العلاقة بين السلطات، وأساسا الدور التشريعى والرقابى للمجلس .

وأخيرا.. فإن دراسة "مستقبل الديمقراطية فى مصر" انتهت بطرح تساؤلات يمكن اعتبارها ارهاصات للأحداث التى مرت بها مصر مؤخرا ومنها:

**** ماذا عن الضغط الشعبى المتوقع لفرض التغيير الديمقراطى؟**

**** هل من توقعات بحزب جديد مناظر للحزب الوطنى الحاكم؟**

**** هل تبقى الديمقراطية المصرية تتلقى الإصلاح من أعلى؟**

**** هل تتكيف السلطة مع التغيرات المحدودة لتبقى الأمر الواقع كما هو ؟**
**** هل يتعين الانتظار حتى يمتلك النظام السياسي المصري شروط التغيير الديمقراطي ؟.**

المناقشات

• طه عبد العليم (رئيس الجلسة)

أعتقد أن موضوع هذه الندوة يمثل واحداً من أهم التحديات التي واجهت مصر منذ أن دخلت العصر الحديث من قرنين على الأقل، ويتمثل هذا التحدي في إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في مصر، وهي إشكالية أخذتنا على امتداد القرنين الماضيين، وما زالت مستمرة معنا ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك ضمن إشكاليات أخرى مثل إشكالية بناء مصر الصناعية، إشكالية بناء مصر المدنية، بناء مصر الحديثة.. إلى آخره.

عمرو الشوبكي

لي 5 ملاحظات رئيسية على الكتاب وما يطرحه من رؤية حول مستقبل الديمقراطية في مصر:

1. تميز الكتاب بالشمولية والجرأة ووضوح الأفكار بصفة عامة، ووضع يده في أكثر من محل على ثغرات عميقة في بنية النظام السياسي المصري، هذه الشمولية ربما جعلته في بعض الأحيان يفقد التركيز على مسألة "مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي" لصالح الحديث عن قضايا اقتصادية وجيوسياسية وثقافية شديدة العمومية.

2. لماذا انهارت الأحزاب السياسية؟، من المهم الإجابة على هذا التساؤل بشكل مفصل لأنه يعكس أحد أبرز أزمات النظام السياسي المصري، وهذا في الحقيقة يتطلب العودة إلى فكرة التغيير من اعلي، حيث تحول النظام السياسي المصري من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بقرار من الرئيس السادات الذي أعلن الإطاحة بكل الميراث الفكري والسياسي الذي قنن الشرعية التاريخية لنظام الحزب الواحد .

وقد أدى هذا "المدخل الإداري" وليس الشعبي . الاجتماعى لميلاد الأحزاب السياسية في مصر إلى غياب فاعليتها وتأثيرها في الشارع المصري، وصار من المستحيل البدء في عملية الإصلاح السياسي عبر قصر المنافسة السياسية بين هذه الأحزاب، ومنع أي قوي جديدة من الدخول إلى الساحة السياسية الشرعية . وتبدو أحد أبرز جوانب الخلل في تعديلات المادة 76 أنها لم تمتد لتشمل تعديلات أخرى تهدف إلى تغيير البيئة السياسية التي تحكم نشأة الأحزاب، بل عطلت من أي نتائج إيجابية قد يفرضها تغيير قانون الأحزاب، ويبدو أن الخلل في النظام الحزبي يرجع أساساً في إجراءات الحصول على شرعية أي حزب سياسي، وبصورة عبرت عن أزمة جوهرية لطريقة التعامل الإداري والبيروقراطي مع الحيز السياسي القائم أساساً على

المبادرة والابتكار والموهبة، وبصورة أدت إلي خلق حياة سياسية هشة ومعزولة عن الواقع الاجتماعي المعاش

وغاب عن كل الأحزاب الجديدة التي ظهرت في مصر منذ العقد الماضي أي تجربة جماهيرية أو سياسية أو اجتماعية وسط الشارع المصري، وأصبحت التجربة الوحيدة هي تجربة "التربيط" الانتخابي لترجيح كفة فريق على آخر واختيار قيادات الحزب، أو تجربة التكييف القانوني في كيفية "النضال" البيروقراطي من أجل إقناع المحكمة بتمايز برنامج الحزب على ما عاده من برامج أخرى بصرف النظر عن قدرته على تطبيق حرف واحد مما جاء في برنامجه المقدم للمحكمة .

وباتت هناك "طبقة" جديدة من "السياسيين" مهمتهم اقناع المحكمة وليس الشارع بجدوي أفكارهم ، والحصول على الرخصة القانونية لا النضال السياسي وسط المواطنين، وحلوا في أوقات كثيرة محل قوي وتيارات اجتماعية لديها نشاطها الاجتماعي والسياسي والنقابي . من خارج حركات الإسلام السياسي . لا تمتلك القدرة على الدخول في معركة بيروقراطية وسط دهاليز الدولة المصرية من أجل الحصول على رخصة قانونية .

3 . صدر الكتاب بالطبع قبل تعديل المادة 76 من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية والذي أعطى الحق للأحزاب السياسية القانونية أن تقدم مرشحين لخوض انتخابات الرئاسة، وبدا هناك أفق "نظري" لبناء جمهورية جديدة تسودها مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولكن جاءت القيود العملية التي فرضت على تطبيق المادة 76 لتعطي مؤشر على تعثر تجربة التحول الديمقراطي في الواقع العملي، وحرص الحكومة على قصر المنافسة بين "القوي" السياسية الحالية، وحصنت نفسها بمجموعة من اللوائح حتي تحول دون العمل على دمج قوي وتيارات جديدة في العملية السياسية، في محاولة لتقنين الوضع القائم باعتباره قدر نهائي لا يجب أن يتغير، واعتبار أطراف الساحة السياسية الحالية هم الأطراف الذين يجب أن يصنعوا مستقبل مصر .

4 . إن أبرز مؤشرات الحراك السياسي الذي أعقب انتخابات الرئاسة تمثل في انقسام الساحة المصرية إلي قوتين: الأولى قوة قديمة تقليدية يمثلها الحزب الوطني الحاكم المتداخل مع جهاز الدولة وأحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية، التي تعاني من مشكلات ديمقراطية داخلية ومن خطاب سياسي راكد وتقليدي ومن هيمنه جيل الأربعينيات عليها، والثانية قوي جديدة تتمثل في حزب الغد ومشروع حزبي الوسط والكرامة إضافة إلي حركة كفاية و"أخواتها" من الجماعات الإصلاحية المختلفة، وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا .

ويمكن اعتبار حزب الدولة الحاكم، أبرز هذه القوي التقليدية ، ورغم الوضع الاحتكاري الذي يتمتع به في النظام السياسي المصري، إلا أنه تميز بالاعتماد الكامل على أجهزة الدولة يصعب إيجاد تمييز حقيقي بين الحزب الذي يتمتع بهذا الوضع المهيمن وبين دعم أجهزة الدولة الإدارية والأمنية المطلق لقياداته.

هذا الوضع جعل الترهل وعدم الفاعلية من سمات حركته، بالإضافة إلي وجود تناقضات واضحة بين أعضائه، فهناك أولاً قلة ذات رؤية سياسية مع أغلبية تضم التكنوقراط والموظفين، وهناك المتدينين، والعلمانيين، و ذوى الميول التقدمية نسبياً، والرجعيين ذو الآراء شديدة اليمينية، وهناك العروبيين، بجوار المؤمنين بأن مصر كيان قائم بذاته، وهناك من يتعاطف أكثر مع عبد الناصر وهناك من يفضل الرئيس السادات.

وفي الحقيقة فإن غياب إطار فكري واضح عن الحزب الوطني يبرز حساسيته تجاه قضايا بعينها، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلي انتشار حالة من الفوضى الداخلية وغياب التكوين والمهارات السياسية عن كثير من أعضائه بل وغياب لقيمة العمل الجماعي والمؤسسي عن أدائه. ولعل هذا ما اتضح في الانتخابات التشريعية الأخيرة حين عجز الحزب الحاكم عن فرض قواعد تنظيمية على أعضائه، فانشق الأعضاء الذين لم يختارهم على قوائمه وخاضوا غمار المعركة الانتخابية كمستقلين في مواجهة المرشحين الآخرين الذين اختارهم الحزب وقد عاد هؤلاء المرشحين إلي الحزب الوطني مرة أخرى بسلاسة مدهشة بعد أن أصبحوا نواب في مجلس الشعب وبعد أن خاضوا معركة انتخابية عنيفة مع نواب الحزب دون أي احترام للقواعد المؤسسية التي يفرضها العمل الحزبي، وبهذه الطريقة استمر الحزب الحاكم في الحفاظ على أغليته الكاسحة في البرلمان المصري .

وهكذا بات من الصعب تصور أي حديث جدي عن إصلاح سياسي قبل العمل عن إصلاح الحزب الحاكم حتي يمكنه أن يكون مؤهلاً لخوض منافسة مع القوى السياسية الحقيقية وليس مع أحزاب المعارضة الغائبة التي صمم الإطار القانوني والسياسي ليكون وجودها في حدود حالة الضعف السياسي التي يعاني منها الحزب الوطني .

ولذا كان منطقياً أن يكون سقف التوقعات بإجراء إصلاح حقيقي في أدني درجاته، وفي مستوي الواقع السياسي الحالي، الذي عجز عن خلق إطار سياسي جديد يحفز على المنافسة الجدية على موقع رئيس الجمهورية، إنما اكتفي بوضع مجموعة من القيود تثبت الوضع الحالي .

5. من المؤكد أن تعديل المادة 76 من الدستور والسماح لأكثر من مرشح بالترشيح لموقع رئيس الجمهورية أفرز واقعا سياسيا جديدا، رغم كل القيود التي فرضت على هذا التعديل، وأزمة الأحزاب السياسية التي ستتنافس فيما بينها على موقع الرئيس.

ويبدو أن المناخ الذي صاحب الحديث عن عملية الإصلاح السياسي قد جعل هناك جرأة أكبر في فتح باب النقد السياسي والإداري والمهني لكثير من الأوضاع الجامدة في البلاد. والحقيقة أن جدل الإصلاح قد حرك المياة الراكدة داخل المجتمع المصري ودفع بقوي جديدة إلي الساحة السياسية المصرية، أبرزها حركة "كفاية" التي اتخذت موقفا معارضا لحكم الرئيس مبارك ورفعت شعارها الشهير "لا للتמיד لا للتوريث".

وبدا هذا الشعار "سلبيا" من وجهة نظر البعض حيث إنه يرفض ما هو قائم دون تقديم بديل واضح، كما شكك البعض الآخر في قدرة الحركة على الاستمرار، لأنها تضم أطراف مختلفة من السياسيين والمهنيين وكبار المثقفين وبعض الأدباء والفنانين لا يوجد بينهم أي رابط فكري إلا رفض ما هو قائم. وبدا تعامل الحكومة مع حركة كفاية قاصرا، ويدخل في إطار الاتهامات بالعمالة والقيام بحملات التحريض الدعائي والأمني، دون أي فهم حقيقي للدناميكية السياسية التي مثلها بالأساس مناخ الإصلاح السياسي الذي ساهمت الدولة في تشكيل جانب ولو محدود منه، وأيضا دور حركة كفاية -على نخبوتته- في تصعيد مطالب الإصلاح.

والواقع أن هذه الحركة ربما تكون مرشحة في مرحلة لاحقة إلي التحول لحزب سياسي، يقوم لأول مرة على أسس شعبية . بالمعني النسبي . ويمتلك خبرة نضالية . ولو محدودة . تختلف عن الخبرة الإدارية لمعظم الأحزاب القائمة، بما يعني فتح المجال أمام صيغة جديدة للعمل السياسي، ولكنها ستحتاج من الحركة إلي صياغة خطاب سياسي متماسك سيكون أقرب في النهاية لخطاب اشتراكي ديمقراطي، لا يعتمد فقط على رفض ما هو قائم وإنما على بناء ما هو جديد، وبصورة ربما تساهم في تجديد الحياة السياسية القائمة . ويظل من المؤكد أن مساهمة السياسيين في وضع قضية الإصلاح على سلم أولويات الجدل السياسي المصري انعكست على باقي فئات المجتمع من غير المنتمين لأحزاب سياسية من مهنيين وقضاة وطلاب وأساتذة جماعات، وأحتلت قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي المرجعية الاولي والقيمة العليا في خطاب كل الحركات والجماعات السياسية وغير السياسية.

والمؤكد أن ما يجمع أعضاء حركة كفاية هو الإصلاح السياسي رغم اختلاف مشاربهم العقائدية والسياسية، وأن ما يجمع أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة التجمع والوفد والناصري، هو أيضا مسألة الإصلاح السياسي، بل أن جماعة الإخوان المسلمين رفعت شعارات الإصلاح السياسي بقوة.

وامتد "خطاب الإصلاح" إلي تجمعات غير سياسية ذات طابع فنوي وخاصة القضاة وأساتذة الجامعات، حيث أثار الجدل السياسي الذي صاحب تعديل المادة 76 على شرائح مختلفة داخل المجتمع ودفعها إلي رفع نبرة النقد في وجه أوضاع سياسية ومهنية راكدة منذ سنوات، والمؤكد أن هناك "ديناميكية جديدة للإصلاح" انطلقت من الجماعات السياسية الجديدة إلي قلب المجتمع المصري، وساهمت الدولة وقوي المعارضة في طرحها على اختلاف مواقفها، لكن تظل المشكلة في أن الدولة التي ساهمت في إطلاق هذه الديناميكية الجديدة لازالت تتعامل مع نتائجها بنفس الطريقة القديمة، وتحاول أن تواجهها بنفس الأساليب الأمنية والدعائية القديمة.

● عبد الغفار شكر

أعتقد أن الأسئلة الخمسة التي انتهت إليها الدكتوراة ثناء من عرضها لمستقبل الديمقراطية في مصر تطرح علينا خصوصية اللحظة الراهنة في المشهد الديمقراطي المصري. وهي تعكس ثلاث حقائق كبرى تمثل معضلة التطور الديمقراطي في مصر الآن.

الحقيقة الأولى: أن النخبة الحاكمة في مصر لم تشعر حتى الآن أن مصالحها في خطر طالما هي تستمر في احتكار الحكم. ونحن نعرف أن أي تطور ديمقراطي حصل في أي بلد من البلدان كان يتم عندما تدرك النخبة الحاكمة أو جناح منها أن مصالحها الطبقية في خطر ما لم تنه احتكارها للسلطة، وتتعرف بالتعددية السياسية، مع كل ما يترتب على التعددية من تبعات، بما في ذلك تداول الحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة. من هنا يأتي التعريف الإجرائي للديمقراطية بأنها صيغة لإدارة الصراع الطبقي والمنافسة السياسية بوسائل سلمية، من خلال قواعد متفق عليها من كل الأطراف. من بين هذه القواعد الاتفاق على احترام التعددية وتنظيم تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة. هذه هي الحقيقة الأولى في المشهد الديمقراطي الراهن في مصر وتتمثل في أن النخبة الحاكمة في مصر لم تشعر حتى الآن أن مصالحها في خطر، وأن استمرارها في احتكار الحكم يهدد مصالحها على المدى البعيد بسبب رفض القوى الأخرى في المجتمع هذا الاحتكار للحكم وتحرك هذه القوى سياسياً و جماهيرياً لإنهاء هذا الاحتكار، مما يهدد المجتمع بعدم الاستقرار. من هنا فإن النخبة الحاكمة لا تجد ما يضطرها إلى تحقيق مزيد من الإصلاح الديمقراطي يفتح الباب أمام إمكانية تداول السلطة من خلال انتخابات حرة، وهذا يفسر ما قاله الأصدقاء أن السلطة تناور حول الإصلاح الديمقراطي، وتقوم بإجراءات شكلية وجزئية تكسب بها وقتاً إلى آخر المسائل التي نعرفها كلنا.

الحقيقة الكبرى الثانية: وهى التى تفسر لنا الحقيقة الأولى تتمثل فى أن القوى الديمقراطية فى مصر سواء كانت أحزاباً سياسية أو مثقفين أو حركات اجتماعية احتجاجية غير قادرة على الضغط الشعبى على الحكم من أجل تنفيذ برنامج جاد وجذرى للإصلاح الديمقراطى، ولا تستطيع أن تصل بهذا الضغط الشعبى إلى الدرجة التى تهدد مصالح الفئات الحاكمة بالخطر ما لم تنه احتكارها للحكم وتقبل بتنفيذ برنامج حقيقى للإصلاح الديمقراطى. بل وأجازف فأقول أن هذه القوى لا تريد أن يصل الضغط الشعبى إلى هذا الحد، فقد رفضت الأحزاب السياسية على مدار 25 سنة أن تدخل فى عملية جبهوية حقيقية أساسها التوجه إلى الشارع لتعبئة قطاعات جماهيرية واسعة فى هذا الصدد بدلاً من الاكتفاء بمخاطبة الحكم لاقتناعه بأهمية الإصلاح الديمقراطى. كل القوى السياسية المعارضة فى مصر لم تفعل ذلك ولا يوجد فى ممارستها ما يؤكد أنها تريد ذلك، وتناور هى الأخرى فى العمل الجبهوى، وتتهرب من إقامة كيان جبهوى بالمعنى الحقيقى للجبهة يقوم على برنامج مشترك وهيئات قيادية مشتركة يخضع لها كل الأطراف المشاركة فى الجبهة. وقد تأكدت لى هذه الحقيقة من واقع تجربتى الشخصية فى العمل السياسى منذ بدء التعددية سنة 1976. وقد سجلت تجربة التحالفات السياسية فى مصر فى كتاب صدر سنة 1993 عرضت فيه بالتفصيل لهذه الحقيقة.

وبهذه المناسبة فإننى أعتقد أن تقسيم القوى السياسية فى مصر إلى قوى قديمة وقوى جديدة ليس دقيقاً، واعتبار الإخوان المسلمين من القوى الجديدة التى يمكن أن تلعب دوراً مختلفاً بالنسبة للتطور الديمقراطى ليس دقيقاً.

ورغم أننى أجلس بين الدكتور عبد المنعم أو الفتوح والدكتور عصام العريان فإننى أقول أن جميع القوى السياسية فى مصر بما فيها الإخوان المسلمون غير جادة فى أن تتحمل مسئولية القيام بعملية تجميع لكل القوى الديمقراطية للضغط على الحكم بدلاً من الاكتفاء بمناشدة الحكم تحقيق الإصلاح الديمقراطى. لا تريد كل هذه القوى بما فيها الإخوان المسلمون التوجه إلى الشعب لتعبئة فى أشكال قادرة على أن تستوعب دوائر واسعة من الناس. ويدخل فى هذا التقييم أيضاً الأحزاب تحت التأسيس، فهناك تحدٍ حقيقى يواجهه حزب الغد وحزب الكرامة وحزب الوسط تحت التأسيس لأنها منذ أعلنت عن نفسها لا تنمو. ونفس التحدى يواجهه حزب الوفد والتجمع والناصرى. وهذه القوى جميعاً مهددة بخطر الاندثار ما لم تراجع نفسها وتفتح على الحركة الجماهيرية وتنشئ جبهة حقيقة للعمل المشترك بينها وفق برنامج سياسى مشترك يدور حول الإصلاح الديمقراطى.

وإذا كان هناك مجال للحديث المحدد حول سلوك الإخوان المسلمين وعدم جديتهم فى هذا التوجه شأنهم فى ذلك شأن سائر الأحزاب الأخرى، فقد كتبت مقالاً بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب فى ديسمبر 2005

أشرت فيه إلى أن الإخوان المسلمين هم الرقم الصعب في معادلة الديمقراطية في مصر الآن، فهي قوة جماهيرية كبرى لها نفوذ واسع وعلاقات جماهيرية متسعة، لكنهم مازالوا يعملون حتى الآن في إطار مشروعهم الخاص. هم لا يعملون في إطار مشروع مجتمعي شامل يجمعهم مع القوى الأخرى. بل يتحركون جماهيرياً منفردين، يستعرضون قوتهم الجماهيرية منفردين. نعم هم ينشئون علاقات مع القوى الأخرى، ويبدون رغبتهم في العمل المشترك، لكنهم في وقت الجد يبرزون بمشروعهم الخاص بعيداً عن العمل المشترك. أنا أقولها بوضوح هكذا لأننا في لحظة جادة ينبغي أن نصارح أنفسنا بالحقيقة حتى نتمكن من اجتياز هذه اللحظة بنجاح.

الحقيقة الثالثة: تتضح من طبيعة الشخصيات المشاركة في هذه الندوة، وأنا أهنئ الدكتور محمد سيد سعيد أنه جمعهم معاً في هذه الندوة، لأنهم يمثلون القوى السياسية الأساسية في مصر قوى الإسلام السياسي والليبرالية والاشتراكية والقومية ولهم دور واضح في الأحزاب والقوى السياسية المجسدة لهذه التيارات الفكرية السياسية الأربعة، يمثلن أحزاباً سياسية قائمة منذ بداية التعددية وأخرى ظهرت في لحظات تالية، وأحزاباً تحت التأسيس، وقوى سياسية موجودة في الواقع رغم أنها محجوبة عن الشرعية وما أريد أن أقوله باختصار أن هذه المجموعة لو توافقت على رؤية مشتركة حول التطور الديمقراطي للمجتمع المصري وقررت أن تتنازل داخل أحزابها السياسية وقواها السياسية من أجل تفعيل العمل المشترك بينها حول هذه الرؤية، لو نجحت هذه المجموعة في إقامة جبهة للإصلاح الديمقراطي نتيجة اقتناعها بذلك، وعملت بجدية من أجل ذلك، فإننا سننتقل بالمجتمع المصري إلى مرحلة جديدة تماماً خلال سنة أو ثمانية شهور، مرحلة جديدة من الفاعلية والقدرة على الضغط لأن مصر في اعتقادي يتوافر فيها شروط الانتقال إلى الديمقراطية من الناحية الموضوعية وإذا نضج الطرف الذاتي ممثلاً في القدرة على الضغط على الحكم وتهديد معالجة الخطر بشكل حقيقي وجاد، فرصة التحول الديمقراطي ستتحقق.

● طه عبد العليم:

الحقيقة الأستاذ عبد الغفار شكر يثير نقطة مهمة طالما أثارها الدكتور علي الدين هلال عندما يقول إن إشكالية الديمقراطية في مصر هي إشكالية عرض وطلب، ما حجم الطلب على الديمقراطية في مصر؟ فيما أن الطلب قليل، فالماسكين بالعرض يرون أنه لا يوجد طلب كافي يدعو للاستجابة له

● إبراهيم البيومي غانم

يطمح قارئ الكتاب للوصول إلى تصور ولو مبدئي لمسارات "مستقبل الديمقراطية في مصر"، وهو العنوان الذي اختارته المؤلفة، ولكنه بعد أن يقطع الفصول العشرة للكتاب لا يجد بين يديه مثل هذا التصور، وربما يجد نفسه أكثر حيرة وارتباكاً فيما يتعلق بالسؤال الأساسي الذي يشير إليه عنوان الكتاب. وعلى أية حال فهذه محاولة من جانبنا لرسم ثلاثة سيناريوهات أساسية يمكن من خلالها متابعة مستقبل الديمقراطية في مصر، في الأجلين القريب (من سنة إلى سنتين) والمتوسط (من سنتين إلى خمس سنوات)، وهي على النحو الآتي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم: تفاقم الأزمة

المقدمات: يقوم هذا السيناريو على عدد من المقدمات، ومن أهمها:

1. بقاء النخبة الحاكمة مغلقة على ذاتها، ومنعزلة عن المجتمع السياسي الأوسع، وإذا حدث تجديد لبعض عناصرها فمن داخل الدائرة الضيقة لهذه النخبة ذاتها.
2. رفض القيام بأية إصلاحات جوهرية في دعائم النظام السياسي القائم.
3. استمرار حالة تشتت قوى المعارضة واهترائها، وتعمق المنازعات الفكرية فيما بينها بدرجة تفوق منازعتها مع السلطة وسياسات الحزب الحاكم.
4. مزيد من ضعف الدولة إزاء الخارج، واستقوائها تجاه الداخل، وبخاصة في مواجهة قوى المعارضة الحزبية، والحركات السياسية الجديدة.
5. مزيد من الاهتزاز في هيبة الدستور واحترام القانون واطراد الممارسات التي تتجاوزهما.
6. بقاء القوى المطالبة بالإصلاح والتغيير في حالة الانتظار والترقب باستثناء بعض النشاطات المحدودة، والمواقف المؤقتة.
7. غياب الحوار السياسي الجاد على المستويات المختلفة، وخاصة بين قوى المعارضة والحكم، إضافة إلى غياب مثل هذا الحوار بين قوى المعارضة ذاتها.

النتائج: في ظل تلك المقدمات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

1. مزيد من التراجع في شرعية السلطة.

2. قطع الطريق على تطور قوى المجتمع المدني ومؤسساته وحصرها في أنشطة خدمية وأعمال إغاثية في أحسن الحالات.
3. فتح المجال أمام صعود الانتماءات العصبوية/الأولية على حساب الانتماء العام، مع مزيد من ضمور الحيز العام وتآكل مفهوم المصلحة المشتركة.
4. بقاء القوى السياسية الفاعلة خارج حقل الشرعية القانونية نتيجة العجز عن استيعابها.
5. وصول حالة التدهور في الأداء المدني والسياسي في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع إلى درجة حرجة تهدد بالانتقال من حالة "الدولة الفاشلة" إلى حالة "الدولة المنقطعة".

السيناريو الثاني: الإصلاح الجزئي/التنقيح الديمقراطي

المقدمات: في حالة استمرار الحراك السياسي الذي بدأ قبل عامين تقريباً، وإذا استطاعت القوى المنادية بالإصلاح تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتوافق فيما بينها، مع استمرار وجود ظروف دولية مواتية للإصلاح، فمن المتوقع إدخال بعض الإصلاحات التي تخفف من كثافة الحالة الاستبدادية القائمة، وهذا ما قصدناه "بالتنقيح الديمقراطي للاستبداد"، ويقوم هذا السيناريو على عدد من المقدمات أهمها:

1. نمو قوة الجناح الإصلاحي داخل السلطة القائمة، واكتسابه مواقع مؤثرة في صنع القرار الإصلاحي. مع فتح الباب لتنقيح النخبة بعناصر كفؤة من خارجها.
 2. قيام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية بمبادرات إصلاحية كبرى داخلها أولاً، وذلك للتخلص من عاهاتها المزمنة، وتخفي عوامل جمودها وضعف شعبيتها.
 3. نضج الحوار السياسي حول أجندة واضحة ومحددة تتناول قضية الإصلاح السياسي وتركز على مسألة الحريات العامة وكيفية ضمانها في القوانين والممارسات.
 4. تعرض السلطة لضغوط جدية من الخارج (وفرض عقوبات اقتصادية مثلاً، أو سحب التأييد السياسي مثلاً...)، وذلك لإجبارها على إدخال إصلاحات حقيقية وملموسة في بنية النظام السياسي بما يسمح بممارسة الحريات العامة دون قيود.
 5. إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام .
 6. تعديل بعض القوانين المقيدة للحريات السياسية وفي مقدمتها قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون النقابات المهنية.
- النتائج:** في ظل تلك الافتراضات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

1. تجديد دماء النخبة الحاكمة، واتساع نطاق المشاركة السياسية. وتآكل نسبي في الحيز الذي يتحرك فيه الاستبداد السياسي.
2. استيعاب جزئي لقوى المعارضة (المحجوبة عن الشرعية).
3. زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في المجال العام بعد أن تحقق إصلاحات جوهرية بداخلها.
4. التوصل إلى توافق عام بين القوى الرئيسية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي على أولوية الإصلاح السياسي وإجراءاته المطلوبة.
5. تراجع ملحوظ في ظاهرة العزوف السياسي واللامبالاة نتيجة تزايد فاعلية بعض الأحزاب القائمة ، وظهور بعض الأحزاب الجديدة التي تستوعب قطاعات من الراغبين في المشاركة في الشأن العام.
6. ترميم شرعية السلطة، واكتسابها قدراً أكبر من الرضا من الجمهور العام، الأمر لذي يمكنها من إجراء مزيد من الإصلاحات.
7. اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة ضد الفساد ، وإحالة أعداد متزايدة من رموزه إلى محاكمات عادلة.

السيناريو الثالث: الهندسة الديمقراطية للدولة والمجتمع

- المقدمات:** هذا أفضل السيناريوهات من حيث النتائج التي يفضي إليها والتي تتلخص في إحراز عملية تحول ديمقراطي ناجحة بوسائل سلمية. ويقوم هذا السيناريو عدد من المقدمات أهمها الآتي:
1. تغلب القوى الإصلاحية داخل السلطة الحاكمة وإقدامها على إبرام تحالف واسع مع القوى السياسية المطالبة بالإصلاح في المجتمع.
 2. نجاح قوى الإصلاح والتغيير في بلورة أهداف مشتركة يؤمن بها القطاع الأوسع من المواطنين. هذه الأهداف تعلي من شأن الحقوق والالتزامات العامة وتصون الحقوق والالتزامات الخاصة.
 3. النجاح في إصدار دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ويستوعب متغيرات الواقع .
 4. إنهاء سيطرة وتغلب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.
 5. إصدار سلسلة من التشريعات الحديثة لتنظيم الحياة السياسية وفق الأصول الديمقراطية التي تحترم التعددية واختلاف الآراء وتداول السلطة، والنزول عند إرادة المواطنين كترجمة عملية لمبدأ الأمة مصدر السلطات.
 6. إدماج الأخلاق على نحو عملي في برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بحيث يكون بمثابة العصب الرابط بينها من جهة ، والعام من الترددي في هوة الفساد من جهة أخرى.

7. حدوث نقلة نوعية في الثقافة السياسية السائدة، تسهم فيها وسائل الإعلام الحرة، ومناهج ومقررات التربية والتعليم، وبرامج مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، بحيث تقضي على حالة الخوف، والاعترا ب، والعزلة عن الشأن العام.

النتائج: في ظل تلك الافتراضات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

1. استيعاب القوى السياسية بمختلف أطيافها داخل النظام السياسي.
2. تجديد شرعية السلطة بشكل حاسم وتحقيق إجماع وطني على القواعد العامة لإدارة شئون الدولة والمجتمع.
3. إعادة تشكيل الخريطة الحزبية على نحو جديد تختفي فيه أغلب التشكيلات الحزبية الراهنة. وتبلور تعددية حزبية ناضجة يقودها حزبان كبيران، مع وجود عدد من الأحزاب الأخرى الأقل جماهيرية.
4. سيادة ثقافة سياسية جديدة تقوم على أساس الثقة والمبادرة والمشاركة في الشأن العام، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.
5. سيادة كاملة وحقيقية للقانون، واحترام لاستقلالية القضاء، مع وجود توازن دقيق بين السلطين لتشريعية والتنفيذية.
6. إنهاء احتكار السلطة والثروة في فئات محدودة، وفتح مجال المنافسة الحرة بدون قيود تعسفية أو إقصائية.
7. توفر مناخ ملائم للإبداع والابتكار والتفكير الجدي في مواجهة المشكلات الحقيقية التي تعاني منها القطاعات الواسعة من المجتمع المصري.
8. زيادة قوة الدولة والمجتمع معاً ، وبخاصة في مواجهة التحديات الخارجية.

تري أي السيناريوهات سوف تشهد مصر في المستقبل المنظور؟

• عصام العريان:

أعتقد أنني أختلف.. ولا بد أن أختلف مع الأستاذ عبد الغفار شكر. لأننا اجتمعنا في هذا المكان لنختلف في البداية ثم نتفق في النهاية.

وعلى الرغم من أن جمع كل هؤلاء الذين يمثلون كافة التيارات والقوى السياسية في مصر في مكان واحد عمل يستحق التهنة بالطبع، ولكننا اجتمعنا من قبل ودائماً يبقى السؤال الحائر: لماذا لم نصل إلى نتيجة في إجتماعاتنا تلك؟ أو كما يقول المثل نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

أنا أشعر أن الأسئلة التي اختتمت بها الدكتوراة ثناء ورقتها هي أسئلة مهمة. وأنا بطبعي من المتفائلين ولست من المتشائمين، رغم صعوبة الظروف وقسوة الأوضاع.

أنا أختلف مع الدكتوراة ثناء فيما قالته بأن بداية الإصلاح في مصر يجب ان تكون بإعداد دستور جديد، فأنا أعتقد أن الدستور قد يأتي في نهاية تحقيق الآمال، وليس في بدايتها إطلاقاً. قد تكون هناك تعديلات دستورية مطلوبة بالإحاح، ولكن الدستور الجديد الذي يقوم على جمعية تأسيسية، هذا لا يصح أن يبدأ به في ظل الاختلال الشديد في موازين المصالح السياسية في المجتمع الآن.

فأي دستور جديد في ظل الاختلال في الموازين سيؤدي في النهاية إلى تكريس بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه. وبالتالي الإصلاح السياسي -في وجهة نظري- هو المقدم على أي شيء آخر بما فيه تغيير الدستور، بحيث تتنفس الحياة السياسية، وتنشط القوى الاجتماعية، وترفع القيود عن حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير والحريات المختلفة، ويطور النظام الانتخابي وتطور الحياة الحزبية وانتخابات جديدة تؤدي إلى برلمان ممثل لكل الأطياف التي لها تأييد شعبي في المجتمع وقواه. ويتم إصلاح البرلمان وتجرى انتخابات نزيهة تؤدي إلى برلمان ممثل لكل الأطياف التي لها تأييد شعبي في المجتمع وقواه، ويكون هناك بعد ذلك حوار وطني موسع. وأنا أعتقد أن البرلمان أحد المؤسسات الهامة التي يمكن أن يجري من خلالها حوار حقيقي بين القوى الممثلة فيه؛ لأن هذه القوى حظيت بتمثيل شعبي. فمن الأمور الهامة جداً تفعيل دور البرلمان الحالي.

أنا اتفق مع ما قاله عبد الغفار شكر بأن النخبة الحاكمة لا تشعر بتهديد لمصالحها، فلا تعرض عرضاً ديمقراطياً، وعدم التهديد يأتي من عدم قدرة النخب السياسية على فرض مطالبها، فلا يوجد طلب حقيقي. ولكني مع ذلك أرى أن المواطن العادي بدأ يشعر بشيء من القلق على مستقبله. ليس فقط مستقبله السياسي ولكن في كافة المجالات ، وهنا استشهد بمظاهرات العبارة التي خرجت احتجاج على عدم محاسبة المتسببين في غرق العبارة "السلام" ، ومظاهرات البورصة التي قام بها صغار المستثمرين احتجاجاً على تلاعب كبار المستثمرين بتداولات البورصة ، أيضاً "مظاهرات الفراخ" التي قام بها تجار الدجاج بعد ان تكبدوا خسائر فادحة نتيجة قرارات الدولة لمعالجة انفلونزا الطيور . وكل هذا حدث خلال العامين الماضيين في ظل الحكومة الحالية وسط إصرار كبير جداً على أنها حكومة ستقل البلد نقلة اقتصادية.

أنا أريد أن أقول أن هناك محاولات لتكوين تجارب جبهوية لكنها فشلت، ويجب أن نبحث بثقة وبجدية لماذا فشلت هذه التجارب؟

وهناك من يقول أنه لا توجد نية للجبهة. ولكننا يجب أن نفتح صدورنا لبعضنا البعض. وهناك من يتهم الإخوان بأن لهم مشروع خاص، ولكني أقول أن كل القوى السياسية لها مشروعها الخاص وليس الإخوان فقط.

كل القوى السياسية في مصر لم تتفق على مشروع وطني عام. الحزب الحاكم له مشروعه الخاص، حزب التجمع له مشروعه الخاص، حزب الوفد له مشروعه الخاص، حزب الغد له مشروعه الخاص، كل القوى لها مشاريعها الخاصة. ويوم أن نصل إلى لحظة التوافق الوطني العام حول قواسم مشتركة، أو نفعل ما وصلنا إليه من قواسم مشتركة سبق التوصل إليها بجدية وإخلاص، أنا أعتقد أن الجميع في هذه الحالة سيجني الثمار بعد أن يكون قد دفع الثمن.

فيجب أن ندفع جميعاً ثمن اشتداد الطلب على الديمقراطية، لأنه لم يعد مقبولاً أن يدفع فصيلاً الثمن وفصائل أخرى تكتفي بالمشاهدة.

وأيضاً يجب أن نجني جميعاً ثمار الديمقراطية أياً كانت هذه الثمار، قد تكون حلوة للبعض، وقد تكون مرّة للبعض الآخر. وبالتالي على الجميع أن يقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية أياً كانت نتائجها.

فيما يتعلق بالسؤال الذي أثارته الدكتور ثناء وهو هل من توقعات بحزب جديد مناظر للحزب الوطني الحاكم؟، أنا أعتقد أن البحث عن حزب جديد قد تكون فكرة مضللة؛ لأن التيارات السياسية الرئيسية موجودة بالفعل، وموجودة في صورة أحزاب باستثناء التيار الإسلامي. فهناك بديل حقيقي موجود للنظام الحاكم، ولكن لا يوجد ضغط حقيقي لإجبار النظام الحاكم على إجراء الإصلاحات.

أختم بكلمة واحدة؛ لأنني أعتبر أن الكلام الجاد في مستقبل الديمقراطية هو ما كتبه إبراهيم بيومي غانم في ورقته تعليقاً على الكتاب، وفي السيناريوهات الثلاثة التي طرحها.

الذي يعيب كلام إبراهيم بيومي غانم أنه جاء عاماً جداً أيضاً، ولم يصل إلى محصلة نتيجة كل سيناريو طرحه

فسيناريو بقاء الأوضاع على ما هي عليه: هل يؤدي إلى فوضى، أم لا؟ هل يؤدي إلى انفجار شعبي أم لا؟

وسيناريو الإصلاح الجزئي/التنقيح الديمقراطي، هو وجده سيناريو متفائل، وأنا لا أجد فرقاً بينه وبين سيناريو الهندسة الديمقراطية للدولة والمجتمع بصورة جادة.

محصلة السيناريو الثالث هو دوران السلطة بشكل كامل، لكن ما هي محصلة السيناريو الثاني الذي ذكره

إبراهيم البيومي؟

أنا أعتقد أن ما كتبه إبراهيم بيومي غالب يستحق النقاش الأوسع؛ لأنه متعلق فعلاً بمستقبل الديمقراطية

في مصر.

● محمد السعيد إدريس

أشكر كل فريق العمل المسئول عن هذه "الورشة" الدكتور على الكواري والدكتور محمد السيد سعيد والدكتورة ثناء فؤاد والأستاذ عاطف السعداوى. وأؤكد من البداية احترامى وتقديرى للجهد الكبير الذى قامت به الدكتورة ثناء، كما أؤكد تعاطفى الشديد معها لإدراكى بضخامة وعبء المهمة التى أقيمت على كاهلها، وربما يكون ذلك مبرراً لغياب "التحليل الثقافى" لظاهرة الديمقراطية والتغيير الديمقراطى فى مصر، وبتحديد أكثر لما يمكن أن نسميه بـ "أزمة الديمقراطية" فى مصر.

أنا أعتقد أن أزمة الديمقراطية ليست فقط أزمة الصراع على الحكم، ولكنها أزمة مجتمعية، المجتمع

المصرى بمكوناته الاجتماعية والثقافية طرف رئيسى فيها.

ربما يكون مصطلح "الخصوصية المجتمعية" أكثر تعبيراً عن الفكرة التى أريد أن أتحدث عنها، رغم

أن هذا المصطلح يصلح وصفه بأنه "كلمة حق يراد بها باطل". فقد وظفته القوى المعادية للديمقراطية لصالح عرقلة عملية التغيير الديمقراطى. فتحت مسمى الخصوصية يحاولون تسويق عملية التغيير، يطرحون مثلاً "عدم نضج" المجتمع المصرى بعد للحكم الديمقراطى حسب ما أعلن رئيس الحكومة د. أحمد نظيف للأسف فى إحدى زيارته للولايات المتحدة، كما يتحدثون عن التدرج، وعن الخوف من الفوضى.

الخصوصية التى أتحدث عنها وأعتبر الحديث حولها لا يمكن أن يتم بمعزل عن استخدام منهج التحليل الثقافى هى تلك الخصوصية التى تكشف الحالة النفسية للشعب المصرى من عملية التغيير، وعلاقة هذا الشعب بالسلطة. قصة "الفلاح المصرى الفصيح" تعتبر من أهم وأقدم الأدبيات التى توضح أبعاد هذه العلاقة بين المواطنين والسلطة، وحول منهج التغيير وحدوده، ومدى قبوله أو العزوف عنه.

بتلخيص شديد أنا أرى أن تعثر عملية التغيير الديمقراطى فى مصر لها أبعادها وأسبابها الاجتماعية

والثقافية والتاريخية، بل وأتجرأ وأقول والجغرافية أيضاً، فالجغرافيا المصرية وطبيعة التضاريس المنبسطة عقدت كثيراً مهمة القوى المعارضة بقدر ما يسرت مهمة قوات الأمن فى مطاردة وتعقب المعارضين.

هذه مجرد إشارات سريعة تؤكد أننا فى حاجة إلى إجابات عملية لأسئلة كثيرة من نوعية: هل هناك عزوف من المصريين عن المشاركة السياسية؟.. ما هى علاقة المواطن المصرى بالسلطة؟.. هل يعتقد المواطن المصرى أنه صاحب حق فى الحكم، أم أنه يرى أن عملية الحكم برمتها مسئولية الحكام؟.. ما هو مفهوم المعارضة؟.. هل عند المصريين قابلية للاستبداد، على نحو ما سبق أن وصف مالك بن نبي الدول المستعمرة (بفتح الميم) بأن لديها قابلية للاستعمار؟.

ما الذى يميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات العربية من ناحية البيئة الاجتماعية "الطبقية القبلية – العشائرية – الطائفية" عن غيره من المجتمعات العربية، وكيف أثر هذا كله على موقف المواطن المصرى من ظاهرة السلطة والحكم.

أسئلة كثيرة من هذا النوع تتعلق بالجذور الاجتماعية – النفسية للثقافة السياسية للمصريين، أرى أن لها علاقة قوية ومهمة بما نتحدث عنه وبالتحديد عملية التغيير الديمقراطى، أرى أيضاً أنها غائبة عن الدراسة التى عرضتها الدكتورة ثناء، وأعتقد أن منهج التحليل الثقافى هو الأكفأ لدراستها.

المسألة الثانية التى أريد أن نتحدث عنها هى "قوى التغيير"، لقد افترقت الدراسة أيضاً هذه المهمة، نحن نعرف أن هناك فى الحركة السياسية للشعوب قوى للتحرير مثل النخب والمفكرين والطلاب، لكن هناك قوى للتغيير هى القوى الشعبية مثلاً أو الجيش فى بعض الأحيان.

فى حالتنا المصرية الراهنة لكى نتحدث عن قوى التغيير أى القوى التى يقع على كاهلها مسئولية إحداث التغيير يجب أن نحدد القوى المعاكسة أو المعادية للتغيير، ولسوء الحظ إن ضخامة المكاسب التى تحققها هذه القوى فى ظل ما يسود البلاد من مناخ للفساد المالى والسياسى جعل مقاومتها للتغيير شرسة وعنيفة الأمر الذى يضاعف من أعباء قوى التغيير.

نحن نعيش الآن مرحلة تحالف الحكم مع رأس المال. لقد أصبح رجال الأعمال الجدد شركاء فى الحكم من خلال دورهم القوى فى مجلس الشعب والحكومة والهيئات والمؤسسات الأخرى خاصة المحليات وغيرها، لذلك فإن قوى التغيير يجب أن تكون بقوة الطرف الآخر حتى لا تحدث انتكاسة للعملية الديمقراطية. نحن فى حاجة إلى أمرين الآن:

الأول: تحالف يجمع كل القوى الراغبة وصاحبة المصلحة فى التغيير على المستويين الحركى والفكرى، أى على مستوى الرؤى وتحديد ماهية التغيير المطلوب.

الثانى: نحن فى حاجة إلى أجندة للعمل الوطنى تحدد الأولويات وتحدد المهام ومعه جدول زمنى تقريبي لعملية التغيير.

أعتقد أن الندوة أو "ورشة العمل" التى نشارك فيها الآن، لو استطاعت أن تحقق تقدماً فى هذين المجالين ستكون قد قدمت خدمة جلية لعملية التغيير خصوصاً أن أغلب القوى السياسية تشارك فيها بممثلين على مستوى مميز.

• أمين إسكندر

بعد إنضمامي لتحية الباحثة الدكتورة ثناء فؤاد على جهودها البحثي المتميز الذي إتسم بمحاولة الشمول والعمق، إلا أن تلك المحاولة تحتاج منها لإستكمال هذا الجهد وبالذات لتقديم إجتهادها في الإجابة على الأسئلة المستقبلية الجادة التي قدمتها في نهاية ورقتها والتي كأن على رأسها:

- هل تبقى الديمقراطية المصرية تتلقى الإصلاح من أعلى؟
 - هل تتكيف السلطة مع المتغيرات المحدودة لتبقى الأمر الواقع كما هو؟
 - هل يتعين الانتظار حتى يمتلك النظام السياسي المصري شروط التغيير الديمقراطي؟
- وأسئلة أخرى عديدة لها علاقة بالمستقبل وهو عنوان هذا الكتاب والقضية الأولى التى وعدتنا الباحثة أن نتناولها.

الحقيقة أنا لن أدخل في نقد جزئي يتناول بعض المصطلحات وبعض الجمل والتعبيرات التى كانت تحتاج الى تفسير مثل: الصلح المنفرد بين عبد الناصر والطبقة الوسطى. هذا مجرد مثال إنما أفضل أن أتناول ستة نقاط- أظن أن لها علاقة بمستقبل الحركة من أجل الديمقراطية هي:

- **اللعبة المغلقة**، حيث تعيش الحركة الوطنية المصرية الآن لعبة صفرية أو لعبة مغلقة قائمة على قاعدة : قولوا كما تريدون القول سواء كقوى سياسية أو كشارع أو كإعلام، ونحن كسلطة ننفذ كما نريد أن ينفذ. وهكذا نعيش مسارين منفصلين لا يوصلان الى فعل مؤثر، وانما الحصاد سوف يكون لصالح تسريب اليأس للشارع والقوى السياسية.

من عامين أو ثلاثة كان هناك إجماع على عدم وجود حرية صحافة ولا توجد أصوات شجاعة تتحدث بحرية عن هموم الناس أو نواب أحرار ينقلون هموم المواطن البسيط، أما اليوم فلا يستطيع أحد ان ينكر أن هناك درجة كبيرة من حرية الكلام , فنحن نعاصر -مكلمة بصوت عالٍ ومرتفع جداً لكن المشكلة أن السلطة

تعاملت مع تلك الحرية بمنطق التجاهل التام لكل ما تطرحه من مطالب وبالتالي يشعر المواطن بعدم جدوي هذه الحرية.

ومن هنا فأخطر ما يواجه مسيرة الحركة من أجل الديمقراطية الآن تلك القاعدة: "قولوا ما تشاؤون ونحن نفعل ما نشاء"، ولن يتم كسر تلك القاعدة الصفرية والمسربة لليأس إلا ببناء حوامل إجتماعية وطبقية من أصحاب المصلحة في التغيير تقوم بتبني مشروع الديمقراطية والتغيير. حيث ما زالت مسيرة الديمقراطية محمولة على بعض النخبة وبالذات السياسية والثقافية ولم نفلح حتى الآن في تجديدها في مصر

● **الديمقراطية وخريطة القوة:** وما أقصده أنه لا ضمان لممارسة ديمقراطية حقيقية وصحيحة إلا إذا نجحت كل القوى السياسية في تحقيق نفوذها السياسي في المجتمع، أى أن تمتلك من القوة المشتملة على قطاعات من الشارع المجتمعي عندها فقط تكون الديمقراطية في مسارها السليم فلا يمكن ان تكون خريطة القوى الآن في مصر ما بين حزب السلطة وأدوات قمعه ورجال أعماله، وعلى الطرف الآخر الإخوان المسلمون من ذوي الملامح اليمينية في الاقتصاد والثقافة.

وفي ظل تلك الخريطة فإن الخيار بين يمين فاسد ويمين محافظ... ولا وجود تقريبا ليسار المجتمع المعبر عن الطبقة الوسطى المصرية الحامل الرئيسي لمشروع الديمقراطية والعدالة والمساواة... من هنا لا بد أن يعود التوازن لخريطة القوى في المجتمع المصري حتى يتم تحقيق خطوات جادة في مسيرة الديمقراطية دون خشية الانقلاب عليها ودون الوقوع من جانب بعض النخب والقوى من أن حل المشكلة يأتي من التسامح وأخذ الضمانات -رغم أهمية ذلك- دون قوة على الأرض متوازنة بين القوى السياسية سوف تتعرض مسيرة الديمقراطية للوقوع في انفراد قوة بالسلطة أو انفراد قوة بإعطاء ضمانات للحركات السياسية الضعيفة، وسوف تستمر في مسيرة ومناخ التشكيك في النوايا

● **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية:** هناك بعض الاصوات الليبرالية تتصور أن تداول السلطة وبناء مجتمع ديمقراطي سوف يحل المشكلة، لكن الحقيقة اننا لن ننجح في بناء مجتمع ديمقراطي تحميه القوى الاجتماعية الشعبية -صاحبة المصلحة في التغيير- دون أن ترتبط قضية الديمقراطية بقضية العدل الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإلا سوف نعيش جميعا ديمقراطية نخبوية لا علاقة بالمواطن البسيط بها ولن يدافع عنها كما حدث قبل ثورة يوليو، هذا بالإضافة إلى أن فكر الليبرالية الاجتماعية في عالم اليوم قد تخطى ذلك المفهوم الليبرالي النخبوي حيث لم يعد هناك امكانية للفصل بين رغبة الخبز وتذكرة الانتخابات ولم تعد

هناك إمكانية لبناء حوامل شعبية تعبر عن طبقات وشرائح اجتماعية واسعة داخل المجتمع الا بتبني الربط بين الديمقراطية والعدل الاجتماعي كما ان ذلك هو الضمانة في المستقبل لتبني مشروع نهضة مستقبلي

● **الديمقراطية والاعتراف بالجيش والقضاء:** في بلد تتعرض لتحديات خارجية وتهديدات دائمة لأسباب تتعلق بحقائق الجغرافيا والدور والطموح وكذلك طبيعة القوى الكبرى وأحلامها ومصالحها في المنطقة لا بد من أن يكون هناك دور واضح ومقنن للقوات المسلحة المصرية في نموذج النظام السياسي الجديد القائم على تداول السلطة وحماية الدستور. وبالذات أيضا لدور القوات المسلحة في القيام بدور السند لشرعية نظام ثورة يوليو 1952 والمستمح حتى الان. هذا بالاضافة الى ان قواتنا المسلحة لها من التاريخ الوطني ما يجعلها طرفا مسؤلا في حماية النظام الذي سوف تتفق عليه القوى السياسية ويتفق عليه الشعب ويكون معبرا عن انتقال سلمي للسلطة

والسلطة الثانية التي يجب ان تعطى استقلاليتها هي سلطة القضاء الذي يجب ان يظل بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية حتى نضمن الفصل الفوري والصحيح في المشكلات الخلاقية سواء في الحياة السياسية او في الدستور او القانون المنظم لتلك الحياة

ومن هنا يجب اعطاء قدر كبير من الاهمية بالكتابة والحوار حول دور الجيش والقضاء في إطار صياغة جديدة للحياة السياسية المصرية تتسم بالديمقراطية وتداول السلطة

● **حلقة النضال الاساسية في قضية الديمقراطية:** لا بد أن تتفق القوى السياسية والحركات الاجتماعية على استراتيجية للحركة في سبيل تحقيق الديمقراطية ولا بد ان يتم الاتفاق هلى حلقة رئيسية للنضال تشمل مخطط كامل من التفاصيل التي تعمل على تحقيق تلك الحلقة الرئيسية فإذا اعتبرنا مثلا أن حلقة النضال الرئيسية هي تداول السلطة في مصر فلا يعني ذلك تعارض بينها وبين النضال ضد حالة الطواريء ، والفائدة المرجوة من تحقيق تداول السلطة وتجميع القوى المناضلة من اجل تحقيق ذلك هو اختيارنا لمدخل له علاقة بعمق الازمة لدى المواطن البسيط، وله علاقة أيضا بوصول تلك القضية للكافة، وكذلك له علاقة بأن رأس السلطة في مصر هو صاحب القرار الحقيقي في النظام والدولة ،ولعل ذلك الاختيار كان أهم ما اختارته حركة كفاية.

تحت هذه الحلقة الرئيسية تأتي مجموعة من الخطط المرحلية منها على سبيل المثال لا الحصر أهمية التضامن مع حركة القضاة الأحرار في مصر ومساندتهم في طلب قانونهم الخاص بهم للحفاظ على استقلالهم وهذا اذا تحقق تكون الحركة السياسية قد حققت خطوة مهمة في بناء الديمقراطية ونظامها الصحيح

• وأخير أريد أن احذر من مغبة تصورات بعض الليبراليين بأهمية المراهنة على ضغط الولايات المتحدة على السلطة المصرية من أجل تحقيق الديمقراطية. وهنا لا بد من الإشارة الى ان الولايات المتحدة تعلن أن الديمقراطية الحقيقية سوف تأتي بقوى تعارض مصالحها وسياساتها كما أن الولايات المتحدة هي التي صنعت وساندت تلك النظم الاستبدادية المحققة لمصالحها، فالمصالح هي الحاكمة وليست الاحلام واليوتوبيا، وأخيرا فإن الشارع المصرى والعربي بل وكثير من دول العالم تكره السياسة الامريكية وبالذات في منطقتنا ولعل ذلك ما ساهم في حرق حزب الغد بعدما استطاعت السلطة المصرية أن تروج لفكرة علاقته بالولايات المتحدة. كما ان علينا أن نعي أن قوة التيارات على الارض هي التي تفرض معادلة التعامل مع الولايات المتحدة. فلا ينتظر أحد أن تأتي الصحراء بالمياه

• فريدة النقاش:

بداية أحيي الباحثة على دراستها المميزة، لدى مجموعة نقاط سوف أطرحها بسرعة: الأولى حول ثنائية الإصلاح من أعلى أم من أسفل، وأظن أن السؤال بهذه الطريقة سؤال غير دقيق، وأسأله بطريقة أخرى؛ لأن ما هو مضر في كل ما كُتِب وكل ما قيل هو انسداد الأفق الديمقراطي والذي يجعل من احتمال التطور السلمي بعيداً، ويطرح احتمالاً قوياً لسيناريو الانفجار، وهو ما لم يتطرق إليه أحد صراحةً. وحين يحدث هذا الانفجار لن نعرف، ولن يعرف أحد إلى أين سوف يؤدي بنا. وأظن أن هذا الخطر جدير بأن نتوقف أمامه، وأنا بحاجة في مواجهة مثل هذا الخطر إلى جبهة إنقاذ، وبحاجة إلى تغيير وليس مجرد إصلاحات هنا وهناك كما قال محمد السعيد إدريس.

حين قسم الدكتور عمرو الشوبكي القوى السياسية في الساحة إلى قوى جديدة وأخرى قديمة نسي -وأنا أعلق على ما سمعته ولم أقرأ الورقة بعد- أن الجديد هو أولاً حصاد الجهود القديمة التي رسمتها الأحزاب خلال ربع قرن من تجربة التعدد المقيد والدولة التسلطية البوليسية.

النقطة الثانية أيضاً حول القديم والجديد: هل يمكننا أن نصف مشروع تجديد المجتمع، والذي لا يحصر هذا التجديد في السياسي وحده، بأنه مشروع قديم؟ أعني هنا أطروحات اليسار التي تتعامل بجدية بالغة -بصرف النظر عن النتائج- مع قضية تحرير المرأة، وتجديد الفكر الديني، وإرساء المواطنة، ومبادئ العدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وتدرج الحقوق الاجتماعية في صلب المشروع الديمقراطي، وتحدث تفاعلاً خلاقاً بين الحقوق والحريات السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. أتمنى أن نكون حذرين في إطلاق الأوصاف، إلا إذا كان الدكتور عمرو يعني بالقديم والجديد السابق واللاحق.

أخيراً، هل يمكن أن نتوافق حقاً؟

فالتوافق شيء جميل ومفروض، ونحن في أزمة عميقة كما وصفتها جيداً الباحثة-نحتاج للخروج منها لمثل هذا التوافق.

ولكن هل يمكن أن نتوافق بينما تدعو قوة سياسية تمارس نفوذاً قويا في الواقع المصري -وأقصد الإخوان المسلمين -إلى اجتثاث فكر قوى أخرى من المجتمع؟ هذا سؤال ليس بوسعنا أن نعمل معاً دون رد جدي عليه. لأنني سمعت الدكتور محمد حبيب يقول بإحدى الفضائيات إن أحد أهدافنا الكبرى هو اجتثاث الشيوعية من الواقع المصري.

• عبد المنعم أبو الفتوح

اشعر بخطر حقيقي من غياب التعددية السياسي الحقيقية عن العمل السياسي في وطننا الحبيب. فإذا كان لي ان اسعد بقوه جماعه الاخوان المسلمين التي اشرف بالانتماء اليها فاننى على الجانب الاخر اشعر بانزعاج شديد لغياب القوى السياسي الاخرى ليبراليه وقوميه و يساريه عن ساحه العمل الوطنى و تركزها فى عدد محدود من النخبه...لانه من المهم عندى كمواطن مصرى يحب وطنه ان تتوازن القوى السياسي فى تأثيرها العام فى مناخ من الديمقراطيه الحقيقيه تظلل الجميع و لا استطع منع نفسى من لوم غيري من الناشطين السياسيين والمفكرين على تعليقاتهم الغير مفهومه حول قوه الاخوان كفصيل سياسى وطنى يصمد ويضحي فى مواجهه سلطه غشومه مستبده .. مع ان الامر فى مجمله يصب نهاييه فى صالح الوطن كله...كون هناك من يقف ويعارض بقوه انا بدورى اتسائل ..اين القوى السياسي الاخرى؟؟ لماذا لا تعمل وتتحرك فى الشارع...؟ وكلنا فى الهم سواء...هم الحصار والتضييق والاستئثار بالسلطه.. ان الاخوان مفروض عليهم الحظر مثل باقى القوى السياسي .. ولكنهم لم يستسلموا لذلك..استخدموا كل السبل والوسائل المتاحه للحركه و العمل . ولا يقل لى احد انهم يستغلون المساجد والمنابر وهى اشياء غير متاحه لغيرهم .. لا هذا ليس صحيح...اذهبوا وطالعوا الواقع بانفسكم ... وسترون كم الحظر والتضييق على الخطابيه فى المساجد او عقد الندوات وما الى ذلك ..وهى مخادعه ليس اكثر منها خداعا الا مقوله ان الرئيس السادات هو من ساعد التيار الاسلامى فى السبعينيات وقد كنت وقتها فى قلب المشهد..وبالبعض يقول ان العمل الاهلى والخدمى الذى نفعله لوجه الله الكريم (وافعلوا الخير لعلكم ترحمون) البعض يصور ذلك على انها استغلال لحاجه الناس وليعاذ بالله للاستئثار باصواتهم فى الانتخابات...كل هذا كلام غير صحيح .. وبحثا عن مهرب ومبرر للغياب ..والركون للكسل والتعالى على الناس.. انا لست سعيدا بحال من

الاحوال كون ان الاخوان اقوى من غيرهم .. واشبه ذلك بالطالب الذى يحصل على خمسة من عشرة في امتحان كل المتقدمين اليه يحصلوا على صفر من عشرة ... هل هذا يسعد احد بانه متفوقا ...؟
انا ادعوا كل التيارات السياسية لبناء نفسها لإحداث توازن مع الإخوان المسلمين لأن وجود قوة سياسية في المجتمع بجوارنا هو في الأساس لمصلحتنا ولمصلحة الوطن لأنني لن أكون سعيداً -كإخوان مسلمين- بأنني القوة الوحيدة الموجودة في الملعب، وليس هناك قوة سياسية أخرى تحدث توازن اجتماعي وسياسي لصالح الوطن بافتراض أننا سنحقق الديمقراطية بنضال سلمي وجهاد سلمي، أو أيًا كان السيناريو الذي سيتم لذا ادعوا كل القوى السياسييه للنزول للناس في الشوارع والقرى والنجوع وحضهم على المطالبه بحقوقهم ورفض حياه الذل والفقر و الاستبداد ... وسيجدون من الاخوان كل ترحاب وسعاده بذلك لان هذا في حد ذاته يبعث على التنافس الذى يبعث على التجديد و التحسين والنقد الذاتى البناء .. اما الانفراد وغياب روح المنافسه فهو فى غير الصالح العام للوطن وفي غير صالحنا كأبناء لهذا الوطن نحبه ونعمل من اجل رفعتة

• عصام الإسلامبولي:

أود أن اتوجه بالشكر الى القائمين على تنظيم هذه الندوة الهادفة لاجراء حوار وطني يخرج بتصوير حول مستقبل الديمقراطية وسبل تعزيزها في مصر
وأود أن أسجل بعض الملاحظات حول الورقة المقدمة من الدكتورة ثناء فأنا اشكرها بداية على هذا الجهد المضني ولكني اتحفظ على استخدام بعض المصطلحات التي لا تستقيم مع المعنى المراد التعبير عنه مثل استخدام تعبير "صالحا منفردا" ما بين "نظام يوليو والشرائح المتوسطة والدنيا" والأدق أن يقال مثلا أن نظام يوليو أعطى حق للشرائح المتوسطة والدنيا كانت محرومة منه.
أيضا استخدام تعبير [الديمقراطية الرعائية] فهو تعبير غير مألوف وغير مستساغ والأدق استخدام تعبير ديمقراطية اجتماعية طالما كان المستهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
وأخيرا طالما أن هذا الطيف السياسي المتنوع المتواجد في هذه الندوة مطروح عليه فكرة انشاء منتدى ديمقراطي بهدف التنسيق والتناغم بين القوى السياسية المصرية بغية تدعيم الديمقراطية ودفعها للامام فأنا اقترح ان ينتهي هذا اللقاء بتبني ثلاث قضايا أرى أنها مهمة وملحة ومحددة بسقف زمني وهي:
مساندة مطلب القضاة في إقرار مشروعهم
مساندة ودعم مطلب الغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر
الاهم والاحظر الغاء قانون وحالة الطواريء

إذا استطعنا ان نخرج بموقف واحد تجاه هذه القضايا الثلاثة في فترة زمنية محددة نكون قد قطعنا شوطا هاما وحيويا لدعم الديمقراطية ثم بعد ذلك تحديد قضايا اخرى بمرحلة زمنية اخرى وهكذا

•صلاح سالم:

أولا أشكر السادة الذين جمعونا في هذا المكان : د. محمد السيد سعيد أحد أبرز مفكرى السياسة العرب ، ود. علي خليفة الكواري الذى شعرت والدكتور محمد يقدمه أنه يتمتع بحس رسالى رفيع . وأود أن أنطلق من نقطة أساسية وردت فى حديث الدكتورة ثناء فؤاد عن الصلح المنفرد للمشروع الناصري مع الطبقة الوسطى المصرية نحو رؤية أشمل لعلاقة التحديث بالديمقراطية فى مصر القرن العشرين . ذلك ان علاقة المشروع الناصري مع الطبقة الوسطى لم تكن علاقة صلح أو تصالح منفرد ، بل علاقة إنشاء . فالمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو لم يكن به طبقة وسطى بالمعنى لا الحقيقي ولا حتى المجازي للطبقة الوسطى التى تضعها علوم السياسة ، والإجتماع، والإقتصاد السياسى كحامل تاريخى مركزى لأى تطور مجتمعى وخصوصا نحو الديمقراطية ، فالتجربة الليبرالية أو ما صارت تسمى . بتأثير قصوراتها العديدة التى لم تعد خافية . ب "شبه الليبرالية" ما قبل ثورة 52 كانت أقرب لنموذج السلطة الرعوية وهو نموذج نشأ وتنامى فى السياق التاريخى العربى من العهد العثمانى المتأخر موازيا أو معادلا لنموذج "الإقطاع" فى التاريخ الأوروبى . هذا النموذج الذى يقسم المجتمع الى طبقة عالية جداً تحتكر موارد المجتمع الشاملة وتمتد الى جذور منبئة الصلة به أو على الأقل ضعيفة الصلة ، والى طبقة دنيا جداً تمتد بحجم الكتلة الأساسية الفلاحية له وهى فقيرة وخاضعة ، وفى ظل وجود احتلالات على أكثر من صعيد سواء ثقافياً أو استعمارياً أو غيره لم يكن يسمح بإنضاج تجربة ليبرالية حقيقية .

الذي أريد قوله هنا : أن التجربة الناصرية أنشأت الطبقة الوسطى، وأقامت نوعاً من التحديث ونوعاً من العقلنة من خلال الجهاز الإداري، ومن خلال الجيش ومن خلال التعليم ، ومن خلال تجربة التصنيع. ولكن كانت المفارقة أنها لم تضع هذا فى إطار سياسى أو إيديولوجي واعتمدت على الجهاز الإداري للدولة وحده كحاضن لهذه الطبقة ، ومن ثم خلفت طبقة وسطى لها ملامح بيروقراطية وعسكرية تفتقد للتعددية السياسية أو الإيديولوجية التى اعتبرت آنئذ خروجاً على الإجماع الوطنى أو "تحالف قوى الشعب العامل" مما أعاق حركة المجتمع الطبيعى نحو الإنقسام العقلانى أو بالأحرى بناء مواقع سلطة ونفوذ متعددة ومتوازنة تجذر النزعة الديمقراطية فى بنيته ، أى أعاق نمو الوعى الليبرالى اللازم لأى تشكل ديمقراطى .

وهنا كانت المفارقة الكبرى في التاريخ المصري متمثلة في إختلال بين ومشهود بين نضج الوعي الليبرالي من جهة ، وتطور الإطار السياسي من جهة أخرى. ففي الربع الثاني من القرن العشرين كان الإطار السياسي للحقبة شبه الليبرالية متطورا جدا قياسا الى درجة نضوج الوعي الليبرالي حيث المجتمع القاعدى شبه رعوى ، حيث كان هناك تتورا ولكن من دون تحديث مجتمعى ، وقد أدى الإختلال بين المستويين الى تعميق ما أسمى بالأزمة الإجتماعية ، ناهيك عن الفشل فى حل القضية الوطنية "الإستقلال عن بريطانيا" ، ما أدى الى إخفاق التجربة وقيام الثورة .

وقد حدث العكس تماما فى الربع الثالث من القرن حيث أدى المشروع الناصرى الى تعميق الوعي الليبرالي عبر زيادة التعليم ونمو التصنيع ، أى بحدوث نوع من التحديث للكتلة العامة أو الأساسية فى المجتمع المصرى ، ولكن الإطار السياسي كان قد تخلف للأسباب السابق ذكرها فعجز عن إستيعاب الوعي الليبرالي المتنامى وربما كان هذا العجز هو ما قاد الى هزيمة يونيو وتأخر التحول الديمقراطى .

وفى الحقيقة لاحت لمصر فرصتين مهمتين فى لحظتين مختلفتين شهدتا نوعا من التجانس أو التوازن بين درجة الوعي الليبرالي والثقافي فى المجتمع المصرى، وبين الإطار الحزبي فى النظام السياسى . أولاهما : كانت فى نهاية عصر السادات أو بداية الربع الأخير من القرن العشرين . وتحديدًا عام 77 عندما بدأت تجربة المنابر ، وقد كانت لحظة مواتية جدًا بعد تجميد الصراع العربي-الإسرائيلي وخروج مصر منه، وهو الصراع الذى كانت الحكمة المصرية نحو التحديث والديمقراطية قد جمدت بذريعتة .

وثانيتها : فى العقدين الماضيين أو ما نسميه إصطلاحا "حقبة عصر مبارك" وتحديدًا منذ عام 1990 الذى شهد العدوان العراقى على الكويت والذى مكن النظام فى مصر من إعادة انتاج نفسه ، وإكتساب شرعية جديدة تم من خلالها تجاوز لحظة الإحتقان الدموية التى حدث فيها اغتيال الرئيس السادات مطلع الثمانينات ، كما شهد هبوب الموجة الثالثة للديمقراطية والتى نالت مجتمعات أقل تطورًا من مصر على صعيد الوعي الليبرالى ، وهنا يمكن القول بأن مصر قد تأخرت على الصعيد الديمقراطى نحو خمسة عشر عاما على الأقل .

واليوم وبعد أن فانتنا فرصة 77 ، وفرصة 90. وهما اللحظتان اللتين كان ممكنا فيهما أن يحدث وفاق من داخل النظام ، نعتقد ، وأنا هنا أختلف مع د . عمرو الشويكى ، أن الناس فقدت الثقة فى النظام كلية ، وأن النظام نفسه قد فقد القدرة على التكيف الديمقراطى لأنه دخل فى تحالف شيطاني مع رأس المال، واستطاع أن يغيب تمامًا بعد العدالة الاجتماعية، مثلما قال الأستاذ أمين إسكندر . ومن ثم فكل لحظة سوف تمر عليه من الآن سوف يودى الى تشظى المجتمع المصرى أكثر، وسوف يتزايد عجزه عن إدارة أزماته ، بل إدارة

نفسه كما هو مشهود فى سلسلة الكوارث والأزمات التى شهدتها مصر منذ مطلع هذا العام ، والأداء الحكومى المتدنئ فى مواجهتها . وربما جاز لنا هنا القول بأن فرصة النظام فى إصلاح نفسه قد ضاعت ، ولم يعد سوى سيناريو التغيير من قبل المجتمع نفسه نحو جمهورية جديدة يبدشنها ضغط جمهورئ ، وئصوغها إطار دستورئ جئئ .

وأنا هنا أتفق مع الأستاذ عبد الغفار شكر على أن المجتمع المصرئ ناضج تمامًا وئئست لئئه أزمة نفسئة مثل ما قال الدكتور محمد السعئء إءرئس. وإن كان مجتمعا مسالما أو محافظا ، وئئس مجتمعا انتحارئا أو فوضوئا. ومشكلته الرئئسئة تكمن فى أنه مئئر فقط بئئ الأحاءئة والفوضوئة .

ومن أجل هذا أنا أطالب الدكتور عصام العرئان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أن بئكونا أكثر إئمانا بمشروع الإصلاح وئئس بمشروع حركة الإخوان المسلمئن، وأطالبهم بشكل عمئئ أن بئرزا فى المرحلة القادمة خطابا وطنئا وأجندة وطنية، وئتفقون مع القوى السئاسئة بشكل عمئئ وصادق . وأنا هنا أطرح تصورا عمئئا ىتعلق بالانتخابات الرئاسئة القادمة وهو أن تتبنى جماعة الإخوان ترشحئ شخصئة وطنية تحظى بإجماع القوى السئاسئة المصرئة ، بدلا من التعصب لمرشح إخوانئ ىخفف كل القوى المعارضة من سئناربو الأسلمة وإحتكار السلطة مجددا . لا بد إذن من مشاركة فى السلطة .. رئئس بئمثل المجتمع المصرئ كله، وئحدث عليه إجماع ، مع مشاركة أساسئة لحركة الإخوان المسلمئن من خلال البرلمان، على الأقل لفئرة إنتقالئة بئتم خلالها إزاحة الحزب الحاكم من السلطة كنفطة بئتم التكافف حولها، وبعدها ىحدث اختلاف فى المسارات حئث تبدأ عمئة الفرز الطبئعئة بئئ القوى المتعددة فى المجتمعئ المصرئ .

● جمال سلطان :

حتى نخرج من تلك المسألة الجدلئة المتعلقة بهل بأتئ الإصلاح من أسفل أى من حركة المجتمع ، أم هل بأتئ من اعلى أى من النخبة الحاكمة، فأنا أبدا بما انتهى إئئه الأستاذ عصام الإسلامبولئ؛ لأنه فى الحقئة هناك مفاتئح لأئ تحول دئمقراطئئ ىحدث. ومن أهم هذه المفاتئح فى حالة مثل حالة مصر هو مفتاح الإصلاح القضائئ؛ لأن القضاء هى السلطة الحقئقئة التى تستطئع الآن أن تحمئ حركة التغيير ، فإذا ما تحققت مطالب القضاء -والئئ عبر عنها مشروع القانون الذى قدمه نادئ القضاء- وبسرعة فئمكن أن ىحدث توازن سربع ىحمئ حركة النخبة تجاه التغيير، وأنا هنا أختلف مع ما قاله الدكتور طه عبد العئئم من أن الدئمقراطئة فى مصر مسألة عرض وطلب، فالمسألة لئئست عرضا وطلبا، لكن المسألة أن هناك حالة من القمع وحالة من الخوف، ومن عدم وجود أى مساحات حقئقئة للمجتمع لكئ ىتحرك فئئها، لأن عاقبة أى تحرك

هي القمع.. والقمع العنيف، وهناك أناس تجاوزت مدة وجودهم في المعتقلات الـ15 سنة، ومازالو قابعين بها حتى الآن بدون محاكمة وبدون قضية.

والإصلاح التشريعي مفتاح آخر من مفاتيح الإصلاح الجوهريّة . فالإصلاح التشريعي -بما يشمله من اصلاح قضائي- مسألة في منتهى الأهمية وفي منتهى الأولوية لنا الآن. فهناك قوانين كثيرة سيئة السمعة تحتاج للمراجعة

ولابد ان يكون هناك ضغوط شعبية من أجل إلغاء مثل هذه القوانين فالضغوط الآن تثمر بالفعل. ومن هذه القوانين تلك المتعلقة بالحبس في قضايا النشر، وقانون الأحزاب السياسية الذي يضع قيود كثيرة تعوق عمل الأحزاب السياسية وحرية تكوينها ، الأمر الذي أدى الى حالة من الصراع على النفوذ والسلطة داخل الأحزاب المصرية وبشكل لا يشبه له على مستوى العالم

• أحمد التهامي:

أريد أن أعيد التفكير في العلاقة بين التيارات السياسية والسلطة الحاكمة في مصر. لو تصورنا أن السلطة الحاكمة في مصر تتكون من سلطة منفصلة عن هذه التيارات السياسية الكبرى الليبرالية والإسلامية والماركسية والناصرية، فهي سلطة تأتي أساساً من البيروقراطية المصرية العتيقة خصوصاً من المؤسسة العسكرية، وهي تشكل عصب السلطة الحاكمة منذ أكثر من خمسين عاماً. وقبل ثورة يوليو 1952 كانت السلطة ممثلة في رأس السلطة في القصر، ولم يكن ينتمي لأي من التيارات الأربعة الرئيسية. والسلطة مركزة في جهة واحدة هي القصر في العهد الملكي أو مؤسسة الرئاسة منذ الثورة.

وفي المقابل فقد تفتق التاريخ المصري، ربما منذ قرن أو أكثر، عن أربعة تيارات أساسية وهي الممثلة معنا اليوم في هذا اللقاء. وتتأثر العلاقة بين هذه التيارات بتأثير السلطة الحاكمة، فالسلطة الحاكمة التي تعتمد على بيروقراطية الدولة - خصوصاً الجيش والشرطة- تتحالف أحياناً مع رموز تيار أو أكثر من هذه التيارات، وهي تجيد اللعب على وتر الخلافات بينها من أجل ضمان البقاء أو حتى تجديد نفسها. فهي تتحالف أحياناً مع القوى اليسارية والماركسية كما حدث في الخمسينيات والستينيات، وأحياناً أخرى تتيح الفرصة أكثر للقوى الإسلامية الليبرالية كما في السبعينيات. وفي الوقت الراهن يبدو أن السلطة الحاكمة أصبحت تواجه معضلة حقيقية في التعامل مع هذه التيارات جميعاً، وحتى التيار الليبرالي الذي كان يساهم في تجديد هذه السلطة بدماء جديدة من خلال عملية الإصلاح، أخذ يفقد الثقة في جدية الإصلاح فتراجع البعض وانسحب البعض الآخر وكان أبرزهم الدكتور أسامة الغزالي حرب، كما تراجع نفوذ بعض

الإصلاحيين مثل الدكتور حسام البدرابي، وهكذا فإن التيار الليبرالي الذي كان يشكل أفق تجديد النخبة الحاكمة أصبح ينسحب أو يمر بمرحلة تهميش لصالح فئات من التكنوقراط.

فهذه النخبة الحاكمة وليست النخبة السياسية فقط، لأن النخبة السياسية تشكل التيارات المختلفة. وهكذا فإن هناك أزمة حقيقية تواجه النخبة الحاكمة والتحديات تتفاقم، ويظهر العجز عن إرضاء تطلعات أي من هذه القوى الأساسية بشكل يضمن تأييدها لنخبة الحكم. ويعمق من حدة الأزمة أن الجماعات الاجتماعية والمهنية -مثل القضاة والمهندسين والأطباء وخلافه- والتي كان النظام يحاول استرضائها، دخلت طور الرفض والاحتجاج بأشكال جديدة وغير مسبوقه. وإزاء ذلك العجز عن إرضاء كل هذه الفئات، يبقى أن السلاح الأقوى في يد السلطة هو اللعب على وتر الخلافات الأيديولوجية بين التيارات السياسية.

ويشير الوضع الراهن إلى أن التيارات السياسية ليست متوازنة من حيث الأحجام والقوة والنفوذ في الشارع المصري. وبالتالي فالمطلوب من القوى الأربعة الرئيسة أن تقوم بإنجاز مهمة تاريخية وهي التصالح والتلاقي وبناء الثقة والاتفاق على برنامج إنقاذ مصر.

وهذه لحظة تاريخية وفرصة يجب أن يقتنصها الجميع وإلا دخلنا في دائرة من الفوضى لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى متي تنتهي.

إن من الضروري الشروع في بناء الديمقراطية التوافقية القائمة على التراضي والتوافق بين جميع القوى والجماعات والمؤسسات.

إن الديمقراطية المطلوبة يجب أن تقوم على ضرورة مشاركة جميع القوى والفئات الراغبة في المشاركة، وأن يحترم الجميع قواعد اللعبة السياسية ونتائج عملية المنافسة ورفض الإقصاء الذي يؤدي إلى الاحتقان السياسي والعنف. وذلك بتبني استراتيجية الدمج inclusion في مقابل الإقصاء exclusion.

والديموقراطية التوافقية Consociational Democracy القائمة على التراضي مفيدة في تجاوز بعض عيوب آلية الانتخابات التي تؤدي لظهور مفهومي الأغلبية والأقلية، حيث أن هذه الآلية قد تعبر عن معادلة صفرية sub zero game، فمن يحصل على الأغلبية يحصل على كل شيء، بينما يتم إهدار الأقلية حتى لو كانت مقاربة لنصف المجتمع. ومما يدعم ذلك إدخال عدد المصوتين من جملة من لهم حق التصويت في الحساب. وإلى مدى يمكن اعتبار من نجح بنسبة 10 - 15% من أصوات الناخبين معبراً عن الشعب.

وتتفادى الديمقراطية التوافقية هذه السلبيات فهي تؤكد أن المجتمع يتكون من مجموعات أو جماعات عديدة، وأن والنظام السياسي يمثل التوافق بين هذه الروابط، وبالتالي العنصر الحاسم في تحقيق التوافق هو الرضاء العام. فالمجتمع السياسي كما يقوم على المنافسة يجب أن يقوم أيضاً على الوفاق العام والتراضي، والذي

يعبر عنه هو مؤسسة الدستور. ولذلك فمن المهم البحث عن القاسم المشترك بين جميع التيارات السياسية بتعبير المفكر الكبير طارق البشري.

ولذلك فالمطلوب من الحركة الأقوى في الشارع (الإخوان المسلمون) أن يقدموا تظمينات للقوى الأخرى، ومطلوب من القوى الأخرى أن تعترف بتداول السلطة وحق الجميع في الوصول إليها.

ولا شك أننا تأخرنا كثيراً في الاعتراف المتبادل وتأكيد حق الجميع في الوصول إلى السلطة، وذلك رغم مرور أكثر من عشر سنوات على دعوات الحوار والتعاون بين القوى السياسية، خصوصاً منذ تشكيل لجنة التنسيق بين النقابات والقوى السياسية في منتصف التسعينات. يجب أن يحسم الجميع خياراتهم، ويتشكل إدراك جديد بأن جميع القوى والتيارات ستستفيد من أي تغيير سياسي وديموقراطي مقبل، وليس قوة واحدة فقط، فالجميع سيأخذ حظه من المكاسب، وسيربح الجميع في ظل قواعد اللعبة الديمقراطية، أما استمرار الوضع الراهن فهو ينذر بالخسارة للجميع.

وأعتقد أن برامج ومنتديات الحوار الثقافي والسياسي في السنوات الأخيرة قد أفرزت تحولات مهمة على صعيد التفاهم وبناء الثقة يجب البناء عليها. وقد فوجئت أثناء إعداد أطروحتي للماجستير عن حراك الأجيال في السياسة المصرية حيث قابلت عدداً من قادة ورموز جيل الوسط في الحياة السياسية من التيارات الأربعة بردودهم على سؤال مفاده: هل تقبل وصول إحدى القوى السياسية الأخرى إلى السلطة، وكانت الإجابة في 99% من الحالات هي نعم، ووضع البعض شروطاً لضمان التداول الديمقراطي كأن تكون هناك مؤسسات قوية مثل الجيش والقضاء التي تضمن استمرار العملية الديمقراطية وعدم الانقلاب عليها.

• خالد فياض:

شكرا سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية ان اختلف مع رئاسة الجلسة فيما ذكرته من امر العرض والطلب بالنسبة لقضية الديمقراطية ، القضية ليست بهذا الشكل ، لا نستطيع ان نقول ان سبب تعثر قضية الديمقراطية في مصر هو عدم وجود طلب عليها ، ولا افهم بالضبط بالطلب علي الديمقراطية ، هل المقصود اننا اذا اجرينا استطلاع للرأي وسألنا الناس في الشارع عن الديمقراطية ، ستكون النتيجة المتوقعة هو ان معظم الناس لن تري في الديمقراطية المطلب الاساسي ن وبالتالي نحن نكون ازاء تسطيح لقوة الديمقراطية ، ما نقصده بالديمقراطية هو نضال الشعب من اجل انتزاع حقه في حكم نفسه ، ولا يجب ان يكون ذلك من خلال ابداء الرغبة المباشرة من جانب الشعب في الديمقراطية ، اننا نعتبر خروج الناس في الشارع للمطالب باي حق من حقوقهم هو نوع من الرغبة في الحكم الديمقراطي اي حركة سياسية سلمية تطالب الحكومة باي مطلب هو رغبة

في الديمقراطية ، وبالتالي فاننا نضع نضالات المصريين على مدي اكثر من خمسين عاما من اجل نيل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في اطار هذه الرغبة في الديمقراطية ، وما الزج بالعديد من المناضلين في السجون تحت مسميات جرائم سياسية وجنائية الا محاولة من جانب السلطة لضرب هذه المساعي الديمقراطية او بالاحرى النضالات الديمقراطية .

ولكننا نلاحظ في الفترة الاخيرة ان نضالات الشعب المصري من اجل الديمقراطية قد زاد ظهورها ، ولا يرجع ذلك بالطبع الي ان السلطة قد بدأت في انفتاحة ديمقراطية مفاجئة ، ولكن يرجع الي الطرف الدولي والاقليمي الموجود حاليا ، وهنا مربط الفرس ، من الاهمية ان تكون لدينا الواقعية الكافية ، في التعامل مع هذا الطرف الخاص ، ادرك تماما ان الوضع الحالي يضغط علي الانظمة العربية من اجل الديمقراطية ، وادرك تماما ان هذا الضغط يهدف في الاساس الي تحقيق مصالح الاطراف الضاغطة في المقام الاول ، ولكن هذا لا يمنع من وجود قدر من الاتفاق الضمني في المصالح بيننا وبين هذه الاطراف ، ودورنا ان نفعل من مساحة الاتفاق هذه حتى نضمن فاعلية حركة الشارع في سعية لتحقيق طموحاته في الديمقراطية ونظام الحكم الصالح ، ولعل ما حدث من تداعيات الاعتداء على المتظاهرين في يوم الاستفتاء علي تعديل المادة 76 من الدستور ، من اعلان الصحف القومية عن مكالمة هاتفية تمت بين رئيس الولايات المتحدة والرئيس المصري وطلب الاول من الاخير ان يفتح تحقيقا فيما حدث من اعتداءات علي هؤلاء المتظاهرين ، لهو دليل علي ما وصلنا اليه من اندماج بين الخارجي والداخلي . ولا ينبغي لنا ابدا ان ننظر بعين الرفض المطلق لهذه التدخلات ، كما لا ينبغي لنا ايضا ان ننظر لها بعين القبول المطلق . ونتحسس لدقة اين مصالحنا ومصالح الاخرين .

نقطة اخيرة ينبغي تناولها وهي الخاصة بالاصلاح السياسي واولوياته ، اريد هنا ان اؤكد ان ينبغي لنا ان نقرب اكثر من نقطة اتفاق حول ماذا نريد بالضبط ، وازعم انه لا ينبغي لنا ابدا من تضييع نقاشاتنا حول ايهما اولى تعديل ام تغيير الدستور فاعتقد ان هذه قضايا لم يات موعدها بعد ، فالنظام الحالي والذي يعيش في خريف عمره الان لم ولن يضحى باصلاحات حقيقية في الحياة السياسية المصرية ، والامر لن يزيد عن مجرد محاولات اصلاحية بطيئة ومشوهة احيانا كثيرة علي غرار تعديل المادة 76 من الدستور ، وبالتالي من الاهمية ان نطرح بقوة مطالب جزئية بسيطة نحاول الحصول عليها من هذا النظام ، وينبغي ان تكون هذه المطالب متعلقة بخط محدد وهو الخط الدعائي التوعوي ، الدعائي للخارج والداخل ، والتوعوي للخارج ، اي ان نحاول اخراج قوانين من شأنها التأثير في هذا الاتجاه ، واعتقد ان الثلاث قوانين محل النقاش حاليا في مؤسسات الدولة الحكومية ، لو انجزت ، اعتقد نكون قد حققنا انجاز في سبيل تفعيل حركة الشارع واقصد بهذه القوانين قانون السلطة القضائية حتي نتمكن من تفعيل استقلال هذه المؤسسة وبالتالي نضمن حيادها علي الاقل في الصراع الحادث بين السلطة والحكومة ، وقانون النشر حتى نتمكن من رفع الحبس عن الصحفيين وقادة الراي

، وبالتالي نعطيهم قدر كبير من حرية الحركة لهم نستطيع من خلالها توعية الجماهير بحقوقهم وواجباتهم دون ان يكون هناك سيف مسلط علي رقابهم هو الحبس ومشتقاته. اما القانون الثالث فهو قانون مكافحة الارهاب كبديل عن قانون الطوارئ وانا لست من المتخوفين من مثل هذه النوعية من القوانين على اعتبارا ان قانون الطوارئ لا حاكم ولا مقيد له ولا مرجعية له ايضا اما قانون الارهاب فحدوده هي الدستور ، حتي ولو كان الدستور الحالي الامر الذي يقيد من قدرة المشرع علي تقييد حريات المواطنين والضرب بقواعد العدل عرض الحائط .

واخيرا كلي ثقة ان الطريق ما يزال طويلا ، ولكن دائما ما يبدا طريق الالف ميل بخطوة واحدة ولتكن هذه خطوة في الطريق الصحيح .

• عمرو هاشم ربيع :

بدايةً أتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتورة ثناء، وأؤكد تعاطفي معها لأن الجهد الذي بذلته جهدا كبيرا جدا ما كان يجب أن تكلف به وحدها ، فمثل هذا الجهد كان يجب أن يكون جماعيا، على الأقل لتتلافى كثيرا من المثالب التي ذكرها الدكتور سيف عبد الفتاح، المثالب المنهجية على وجه التحديد؛ لأنه لا يمكن لأي شخص وليس الدكتورة ثناء فقط أن يعد هذا العمل بمفرده ويكون عملاً متكاملًا.

لقد استوقفتني عند قراءة الكتاب ذلك الجزء الخاص بمعوقات الاصلاح الديمقراطي، والذي تجاهلت فيه الباحثة القيود المحورية على الاصلاح المنشود واتجهت مباشرة للقيود الاجرائية من قبيل تعويق عمل النقابات المهنية والمجتمع المدني وتعويق أداء مجلس الشعب...الخ

حتى عند التعرض لهذا المستوى من القيود الإجرائية كان هناك قيود أخرى إجرائية تم تجاهلها تتعلق بالفساد السياسي والاقتصادي(تزوير الانتخابات ,قانون الطوارئ, ملاحقة القضاة...الخ)

وبعيدا عن هذه القيود الإجرائية هناك قيود محورية تعوق عملية التحول الديمقراطي في مصر مثل محورية دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي المصري.حيث تجمع سلطات الرئيس بين سلطات رأس السلطة التنفيذية في النظامين البرلماني والرئاسي أتصور أن هذه -كما يقال- مربط الفرس. وطني أن هناك تبريرات للتلكؤ في الاصلاح , وهذه التبريرات جاءت في خمس تعبيرات أساسية تكررت كثيرا في خطاب القيادة السياسية:

- تعبير الاصلاح بمنطق الخطوة خطوة والذي أسفر عن لا شيء بعد 25 عاما
- تعبير الاصلاح الاقتصادي قبل الاصلاح السياسي ،وقد انتهت اجندة الاصلاح الاقتصادي دون ان نبدأ في الاصلاح السياسي(وطبعا انتهت بالفشل بعد تنفيذ اجندة صندوق النقد والبنك الدوليين)
- تعبير إنتظار حل الصراع العربي- الإسرائيلي وهو خطاب يفترض أن الطرف الاسرائيلي هو الاخر يوجب عملية الديمقراطية بادخله بدعوى استمرار الصراع مع العرب
- تعبیر رفض التدخل الأجنبي للضغط في لعملية الإصلاح
- تعبير خصوصية البيئة المصرية والعربية وكأن بيئتنا تؤكد على الاستبداد

هذه تقريبا هي المبررات الخمس لتلكو عملية الإصلاح التي كانت واردة في الخطاب السياسي للقيادة السياسية منذ عام 81 حتى الآن. لكن في واقع الأمر يبدو لي أنه كان هناك ثلاثة أمور أساسية كانت حاسمة في مسألة هذا التلكو وهي:

- التأكيد المستمر على قيمة الاستقرار حتى لو أدى هذا الاستقرار في واقع الأمر إلى (الركود)، والخشية دائما من التغيير
- عدم الاستجابة لأي ضغوط شعبية مطالبة بالتغيير واعتبار أي استجابة لأي ضغط أمر معيب.
- التضييق على حرية الرأي والتعبير أملاً في الوصول على ما يبدو لموضوع التوريث. ولعل ما حدث في تعديل المادة 76 من الدستور، وتأجيل انتخابات المحليات يصب في هذه الخانة. بحيث أنه إذا ما أجريت أي إنتخابات في الوقت الراهن فلن يستطيع أحد دستوريا وقانونيا ان ينافس نجل الرئيس إذا ما خاض هذه الانتخابات.

•صبري خلف الله:

أنا أزعم أنه لا الحزب الوطني ولا حزب التجمع ولا أي حزب من الأحزاب الموجودة ولا حتى غير الموجودة الآن ترى أن الإخوان المسلمين قادرين على إصلاح شأن هذا البلد وحدهم. وأظن أن هذا المفهوم يجب أن يستقر في وجود الكل، لأنه بدلاً من أن نتبادل الاتهامات، نتبادل الثقة ، بمعنى أنه يجب أن ننقل من طور تبادل الاتهامات إلى تبادل الثقة ، حتى يمكننا أن نتحرك سوياً، وإلا لا داعي لتلك اللقاءات.

فنحن نستغرق كثيراً في المصطلحات التي تبعدنا عن بعضنا البعض. نحن في حاجة شديدة إلى جانب الثقة أكثر من الجانب السياسي وأكثر من الجانب التطويري ، تلك الثقة التي تجعلنا نستطيع العمل سوياً. لكن لو ظلت الاتهامات موجودة - مثل إتهام الإخوان المسلمين بأنهم قوة تريد أن تفرض واقعها وتريد أن تفرض وضعها، وأن الإخوان يهيمشون القوى الأخرى ويعتبرونها ليست موجودة في الساحة ولا تنتوي التواجد أصلاً أو مثل هذا الكلام - فلن نتقدم خطوة واحدة، وسنظل نرجع للوراء ربما عشرات السنين.

ثانياً، لا يمكن أن يحدث إصلاح لا بالثورة الكاملة مثلما يطرح البعض، ولا بالتقدم السلمي الكامل، وإنما لا بد من مجموعة تضحيات... هي بمثابة منتصف الطريق بين الثورة الكاملة والتقدم السلمي الكامل ، ربما تميل يميناً وربما تميل يساراً، لكنها تقتضي أن يدفع الجميع الثمن ومسألة أن شخصاً يريد أن يجني ثمار تلك العملية دون أن يدفع الثمن، فلن يحدث هذا. لا من قبل أي حزب من الأحزاب ولا من الإخوان المسلمين. لذلك أقول: نحن لسنا قادرين أن نحقق هذه النتيجة إلا بوضع أجندة مشتركة، وأنا أقول أن هذه الأجندة المشتركة ما زالت عاجزة على وضع الطرح الذي يحول النظرة الوطنية الحقيقية لمشروع متكامل للإصلاح يحظى بالإجماع.

هذا المشروع لم يوجد ولم يولد. وذلك بسبب أزمة الثقة الموجودة بين القوى والعاملين في الساحة السياسية. لذلك أقول... نحن محتاجون لمشروع يوحد هذه القوى، وهذه هي الحالة الوحيدة التي يمكن أن ننتزع بها حقنا في تبادل السلطة، وفي الحياة السياسية المرجوة منا جميعاً. ووقت أن يتواجد هذان الجناحان للعمل السياسي الوطني في مصر، في هذه الحالة نكون قد اقتربنا جداً من الوصول لأهدافنا كما وصلت الكثير من القوى السياسية في العالم. وأعتقد أنه لم يحدث في العالم أن وصلت قوى سياسية لأهدافها وانتزعت حقها دون أن توحد قواها وتوحد كلمتها.

في هذا السياق أسجل اعتراضى على ما يردده البعض من أن الحزب الوطني هو أكبر قوة سياسية في مصر، فلا الحزب الوطني هو أكبر قوة ولا الإخوان هم أكبر قوة... القوة الحقيقية الكبيرة في هذا المجتمع هي الشعب.. وما حققه الإخوان المسلمون من مكاسب يرجع إلى أنه فهم كيف يتعامل مع الشعب... ولكن لو فشل الإخوان في التعامل مع الشارع فسينهار رصيدها وثقلها السياسي ومن ثم أقول: نحن الذين مطالبون بمخاطبة هذه الجهة أي "الشعب" . فهي الجهة القوية الوحيدة التي تستطيع أن تنتزع معنا حقها من النظام الحالي الذي سيجد نفسه مضطراً للإقتناع بأن مصلحته الحقيقية لن تتم الا بتداول السلطة.

ورغم أننا لا نملك الكثير من أوراق الضغط لكن الوضع الحالي، المحلي والعالمي، يرشحنا جميعاً لو اتحدنا، وتولدت فينا الثقة الكاملة للتعاون مع بعضنا البعض، ونسينا الهواجس والاتهامات المتبادلة .. إذا حدث هذا فأبشروا إن شاء الله...وعسى أن يكون قريباً.

•ناجي الغطريفي

سأكون موجزا في تعليقي حيث أنني سأطرح موقف التيار الليبرالي من مجمل الطروحات الخاصة بالتحول الديمقراطي غدا ، إلا أن ما أود توضيحه الآن هو كشف حقيقة ما يدعيه النظام السياسي من تقدم على طريق الإصلاح السياسي ، فالخطوات التي اتخذها معروفة في أدبيات السياسة بالأتوقراطية الليبرالية Libral Autocracy وهي تعني قيام النظام بدعم تدريجي لمؤسسات المجتمع المدني ، وتوسيع هامش حرية التعبير ، وإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية المقررة نتائجها مسبقاً سواء بالتزوير والتلاعب بقوائم الناخبين وتوزيع الدوائر أو بإضعاف المؤسسات السياسية عن طريق شل قدرة الأحزاب السياسية على التواصل مع قواعدها وقطع الطريق أمام الزعامات الواعدة التي تتطلع إلى إثبات قدراتها القيادية ، بتطبيق القيود الواردة بقانون الطوارئ وعدم إتاحة الفرصة لها لطرح برامجها في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة . والنظام السياسي مستعد في اتباع هذا النهج إلى الذهاب إلى أبعد مدى طالما كانت تلك الخطوات الإصلاحية لا تصل إلى تغيير أوضاع القضاء أو المساس بالدستور حيث أن هذين العنصرين يشكلان الضمانة الأساسية لأن يصل الإصلاح إلى الحد الذي يؤدي إلى تغيير النظام ويبدو أن هذه هي المحطة التي وصلنا إليها الآن. وفيما يتعلق بالموقف من تنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين فهم فصيل وطني لديه رؤية إصلاحية وإن كنا نعتقد أن الجماعة تستمتع بميزات سياسية وجماهيرية لا تستمتع بها القوى السياسية الأخرى التي لا تملك منابر منتشرة على طول البلاد وعرضها وتنظيما تماسكت حلقاته على مدى عقود طويلة ، وتمويلا خيريا يمكنها من تقديم خدمات موازية لتلك التي فشلت الحكومة في تقديمها وعلى مستوى غير قابل للمنافسة من قبل التيارات السياسية الأخرى ، وليس هذا دعوة للتضييق على الإخوان وإنما تنظيلا للمساواة معهم حتى يمكن وضع خريطة دقيقة للقوى السياسية الفاعلة .

أما عن قوة التيار الليبرالي وتقويم فعالياته ، فأود أن أوضح حقيقة قد تغيب عن البعض، وهي أن الحزب الوطني في الواقع ووفق برنامجه يعتبر فصيلا ليبراليا ، أما من الناحية الفعلية فقد تحول إلى مجرد تجمع حول السلطة ومن أجل السلطة مما أفقده الأهلية لترديد ما يدعيه من دعاوى إصلاحية وما يسعى لتحقيقه من عدالة وحرية ولذا فإن إصلاحاً حقيقياً للحزب الوطني من شأنه أن يضيف قوة للتيار الليبرالي في مصر .

لقد تعرض بعض السادة المشاركين مثل الأستاذ أمين اسكندر لدور الخارج في دعم بعض القوى مثل حزب الغد وتصدي أمريكا للدفاع عن رئيسه فأنا أعتقد أن هذا التدخل كانت سلبياته تفوق إيجابياته إذ أتاح للنظام الفرصة للتشهير بالحزب وزعاماته ومحاولة اغتيال شخصيته شعبياً ، وهو ما دفع الحزب إلى المطالبة بإخراج قضية أيمن نور من معادلة العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة حتى لا يكون مصيره عرضه للتقلبات وفقاً للصفقات التي يعقدها النظام على صعيد مواقفه من القضايا الإقليمية.

وأنا لا أقول هذا بناء على تقدير شخصي ولكنه واقع ، والمتابع لتصريحات المسؤولين الأمريكيين تجاه التطورات الداخلية التي شهدتها مصر يتبين اختلاف نبرة النقد أو الرضا وفقاً لنقاط التلاقي أو الاختلاف تجاه القضايا المطروحة للنقاش كما حدث في الزيارتين الأخيرتين لوزيرة الخارجية الأمريكية .

أما فيما يتعلق بأوضاع حزب الغد الحالية فلا شك أنه يمر بأزمة أول من تسبب فيها هو النظام نفسه ، سواء عن طريق لجنة الأحزاب التي تفرض قيوداً على الأجنحة المنشقة تحول دون إمكانية إقامتها أحزاب منفصلة حالة الاختلاف أو تدخلات الأجهزة الأمنية لتفجير الأحزاب من الداخل مثل ما حدث عندما طلبت من بعض العناصر المخترقة أو الواقعة تحت ضغوط تقديم طلب بفصل رئيس تحرير جريدة الغد وتعطيل صدورها دون أن تكون مخولة بذلك، إلا أن رئيس لجنة الأحزاب استجاب لطلبها هذا وقد كشفت الأيام بعد ذلك أن هذه المجموعة المنشقة والتي تم فصلها كانت تختلف جذرياً في مواقفها عن حزب الغد ، واتضح ذلك من افتتاحيات جريدتها الممائلة للنظام ومن عريضة الدعوى التي قدمتها والتي انتقدت فيها قيادات الحزب بإهانتهم للرموز الوطنية وتعاونهم مع جماعات تتقاضى تمويلاً من الخارج ولها علاقات مشبوهة.

المهم أن واقع الحياة والممارسة الحزبية مليئاً بالألغام ويكشف بوضوح عن أن النوايا مبيتة لإبقائها رهينة الأزمات المالية والسياسية والانقلابات الداخلية وما ينطوي عليه ذلك من تعطيل مسيرة الإصلاح وضياح فرص إقامة ديموقراطية حقيقية وتعليق مسئولية ذلك على الأحزاب وهذا هو ما يرمي إليه النظام.

• حسين عبد الرازق

أولاً أشكر الدكتورة ثناء على الورقة والأسئلة التي طرحت فيها وما أثارته من نقاش، والورقة والأسئلة والنقاش يجعلوني أطرح أربع نقاط باختصار:

النقطة الأولى أنه غاب عن الورقة توضيح الأوضاع القائمة وهي أوضاع استبدادية تجعلنا نضع الديمقراطية مدخل لأي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في مصر. والواقع أن الوضع غير الديمقراطي القائم في مصر وضع بالغ السوء على عكس ما يبدو ظاهرياً.

فالدستور يعطي هيمنة كاملة للسلطة التنفيذية، وداخل السلطة التنفيذية هناك سلطات مطلقة لرئيس السلطة التنفيذية الذي هو رئيس الجمهورية، فهو من خلال 32 مادة من الدستور صاحب القرار السياسي والتنفيذي والتشريعي في مصر، ويتساند مع الدستور سلسلة من القوانين التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، بدءاً من قوانين صادرة عام 1910 و1914 إلى قوانين صادرة عام 2005.

مصر تعيش لأول مرة في تاريخها ربع قرن كامل تحت حكم الطوارئ، وهذا القانون عملياً يلغي كثيراً من مواد الدستور وخاصةً الجزء الإيجابي في الدستور المصري الذي هو الحقوق والحريات العامة، وبالضرورة في ظل الطوارئ هناك اعتقالات بالآلاف، يقدر الذين دخلوا المعتقلات إلى سنة 2000 بأكثر من 150 ألف مواطن مصري، ويصاحب الاعتقال بالضرورة كما يقول التاريخ المصري التعذيب في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة.

مصر لا زالت القوات المسلحة هي القوة الحاكمة والمؤثرة في الحياة السياسية، كل رؤساء الجمهوريات من عام 1952 حتى الآن من القوات المسلحة، كثير من المحافظين يأتون من القوات المسلحة، وتحديدًا ما يسمى بالمحافظات الحدودية. تلي القوات المسلحة الشرطة التي لا يوجد مواطن مصري يتعين في وظيفة أو يسافر أو يذهب أو يأتي إلا ويصاحبه تقارير أمن الدولة التي تتحكم في حياة الناس. الحكومة تسيطر على كافة أجهزة الإعلام الرسمية والصحافة القومية. تزوير الانتخابات هو الأساس منذ بدء التعددية السياسية 1976 حتى الآن.

لا يوجد شيء اسمه إدارة محلية، الدولة المركزية هي المسيطرة.

هناك مقاطعة من الشعب المصري للعمل السياسي. 75% من المقيدون في جداول الانتخابات لم يدلوا بأصواتهم في أية انتخابات من 2000 حتى 2005 سواءً انتخابات الرئاسة أو انتخابات مجلس الشعب. هذا هو الواقع الذي نريد أن نغيره حتى يكون هناك ديمقراطية.

النقطة الثانية هي التبشير بحزب جديد يواجه الحزب الوطني الحاكم؟ أنا حقيقةً أنزعج من الإلحاح ليس فقط من الورقة، وإنما من خلال عديد من الكتابات والتصريحات لكتاب وسياسيين أفراد لم ينضموا لأي حزب من الأحزاب، وحافظوا على "نقائهم" واستقلالهم، من وجهة نظرهم طبعًا، يعتبرون كل الأحزاب القائمة لا قيمة لها، ولا أمل فيها، و و إلخ، سواءً كانت أحزاب معترف بها من الحكومة، أو غير معترف بها، ويبشرون بالحزب الجديد الذي سيعمل المعجزات، لماذا هذا الحزب الذي يبشر به سيختلف، إذا كانت الأحزاب كلها غير صالحة؟ هو سينشأ في ظل قانون الأحزاب الذي يفرض قيودًا على الأحزاب ويحاصرها في المقر والصحيفة، ويمنعها من استثمار أموالها في أية أعمال تجارية و .. إلخ حتى تظل تعاني من أزمات مالية، ما الذي سيجعله "عجبة" في هذا المناخ، وسيعبر عن ماذا؟

نحن لدينا أحزاب يسارية وقومية من كل لون، التجمع، الناصري، الكرامة، حزب الشعب الاشتراكي، الحزب الشيوعي المصري، لدينا أحزاب ليبرالية: الوفد، الغد، والوطني أيضاً يقال عنه حزباً ليبرالياً. لدينا أحزاب ذات مرجعية دينية مثل الإخوان المسلمين والوسط. هذا الجديد الذي سيأتي سيعبر عن ماذا، وسيمثل من؟

وأرجوا ألا يفهم أحد من كلامي هذا أنني ضد قيام أحزاب جديدة، على العكس فأنا منحاز إلى إطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار وبلا أي قيود ، ولكن ما أعترض عليه هو الأسباب التي تطرح لقيام هذا الحزب الجديد.

النقطة الثالثة هي قضية القديم والجديد دون تحديد، فليس كل قديم مرفوض، وكل جديد مرحب به، ما مواصفات هذا الجديد التي تجعله شيئاً مختلفاً عن القديم؟ هذا القديم، واعذروني عندما أتكلم عن حزب التجمع الذي أنا عضو فيه-إذا كان مطلوباً أن قادته يدخلون السجن، دخلوا السجن قبل أن يوجد الحزب وبعده أو بعضهم على الأقل في الخمسينيات والستينيات وفي السبعينيات وإلى منتصف الثمانينيات، مطلوب أنهم ينزلون الشارع، حزب التجمع من سبتمبر 2003 إلى سبتمبر 2005 نظم 13 تجمع ومظاهرة في الشارع، وطرح كل قضايا الإصلاح السياسي والدستوري ، وإلغاء الطواريء وضد صيغة المادة 76 وارتفاع الاسعار.....الخ.

أصل للنقطة الأخيرة قضية الجبهة، والبرنامج. الجبهة نشأت في مصر في 1995 تحت أسم لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية وكان فيها، الأحزاب الرئيسية الخمسة: الوفد والتجمع والناصري والعمل والأحرار، والإخوان المسلمين والشيوعيين، واستمرت حتى عام 2000 وعملت برنامجاً للإصلاح السياسي والديمقراطي أزعم أنه شامل وصالح حتى الآن بما فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي.

2002 تكونت لجنة الدفاع عن الديمقراطية فيها 5 أحزاب وست منظمات مجتمع مدني حقوقية، وهذه كانت أول مرة تعمل الأحزاب مع منظمات المجتمع المدني الحقوقية. وأختم كلامي بملاحظة، لماذا لم يدعُ منظمي هذه الندوة أحداً من هذه المنظمات رغم أنها تلعب دوراً مهماً جداً في الإصلاح السياسي والدستوري؟ وشكراً.

• إبراهيم الجعفري:

أنا سأتكلم من زاويتين: زاوية رجل أكاديمي متواضع، وزاوية رجل الشارع العادي وذلك في نقطتين:

النقطة الأولى هي أنه منذ فترة طويلة ونحن نعقد ندوات نتحدث فيها وتحدث فيها الصفوة والنخبة ، ولكن الشارع غير هذا تمامًا. الشارع حركته أسرع منا كثيرًا جدا.

فالشارع لا يعلم ما معنى نخبوي وما معنى فوضوي، وما معنى نهضوي، وما معنى تجليات، وما معنى أيديولوجية، الشارع المصري ليس كذلك. الشارع المصري يحتاج لغة، لغة جديدة. هناك فجوة. فجوة كبيرة جدًا بين حديثنا هنا على الموائد وبين حركة الشارع. هذا هو التلغراف الأول.

النقطة الثانية تتعلق بقضية البديل أو قضية الثابت. نحن نعرف جهد حزب التجمع في منتصف السبعينيات، وظهر أفكار ليبرالية مع بداية الثمانينيات.، ثم فوجئنا في فترة من الفترات، بظهور ما تم تسميته اليسار الليبرالي. بمعنى أنه كان يسارًا ثم بدأ يتحول إلى الليبرالية، كل هذا سبب انزعاج في أوساط النخبة التي كانت تجلس وتفكر معنا. هذا هو التلغراف الثاني.

نحن لا نراهن على تغيير يأتي من الخارج، أبدًا، هذه قاعدة أساسية يجب أن نتفق عليها جميعًا. أنا أطرح ما سبق أن طرحه الأستاذ حسين عبد الرازق، هو طرح صيغة للإصلاح عام 1995، وقبلها كان هناك شيء من هذا القبيل في 1985، وكانت صيغة مهمة جدًا.

لكن علينا ونحن نتحرك أن نعي أمرين:

الأول أن نتفق على المنهج الذي نتحرك به. والثاني أن نتفق على الرجال الذين يحملون المنهج أو يعبرون عنه في الشارع المصري، لأنه كثيرًا ما نتفق على شيء ، ولكن يضيع هذا المجهود بسبب سوء اختيار من يحملونه للناس ويعبرون عنه للشارع.

فالجماهير تتعاطف مع الشعار أكثر من المنهج حتى لو لم تفهم المنهج، لكن الشعار مهم جدًا. ويجب في النهاية أن نختار اللحظة أو المناخ المناسب جدًا إذا نزلنا للشارع أو التوقيت المناسب للنزول إلى الشارع. هذه هي الإجابة على سؤال لماذا كسب الإخوان المسلمون الشارع المصري في الانتخابات الأخيرة: والإجابة تتمثل في أن هناك منهج، وهناك حسن اختيار للرجال الذين يحملون المنهج، وحسن اختيار للشعار، وحسن اختيار للمناخ واللحظة المناسبة.

● طه عبد العليم:

أعتقد أنني في وسط كل المجموعة الموجودة الآن حالة خاصة بعض الشيء. أولاً في تطوري الفكري. أنا كنت ناصرياً، وكان شعراوي جمعة طالباً القبض عليّ ثم بعد ذلك رشحتي للتنظيم الطبيعي...وفي كل الأحوال طردوني من التنظيم الطبيعي بعد لقاءً واحدًا فقط حضرته... ثم أصبحت ماركسيًا، والحقيقة فصلوا

زوجتي من عملها ، وبدلوا كل الجهود في موسكو لكي يخرجوني منها رغم أنني أعددت بدلاً من الأطروحة أطروحتين .

ثم أصبحت ليبرالياً، فالأمريكان لم يحبوني، ولا أنا أحببتهم بشكل كبير. ومع عملية تطوير الحزب الوطني، دخلت الحزب الوطني، فكانت سنة ثم تمت إقالتى من الهيئة العامة للاستعلامات ، وكان لي برنامجا تليفزيونيا فتعرضت لمضايقات عدة وأصبح البرنامج لا تذاق منه إلا حلقة واحدة في الشهر، فقلت: لا أريده. وأخيراً تركت الحزب الوطني أيضاً؛ لأنني لم أر فيه كل الذي تصورته في الواقع.

لماذا دخلت الحزب الوطني؟ الذين دخلوا الحزب الوطني بعد المؤتمر الثامن ليسو حمقى... لأن الحقيقة عندما تقرأ وثائق الحزب الوطني التي قدمت للمؤتمر الثامن: وثيقة الحقوق والمواطنة، وثيقة مصر والعالم.. فبالنسبة لجيلنا الذي مر بكل هذه التطورات سيجد نفسه 80% أو 90% متفق مع ما جاء في تلك الوثائق والحقيقة أنا لم أطلب أن أدخل الحزب الوطني، صفوت الشريف حادثني، وقال لي: ألسنت معنا في الحزب؟ قلت له: لا، قال: لماذا؟ قلت: لم يقل لي أحد انضم للحزب. قال لي: أنت مرشح. فانضمت للحزب ، وقال لي: أنا من البداية أعلم أنك تختلف معنا في أشياء، وأنا قلت له: الحقيقة أنا أيضاً لا أتفق معكم في كل شيء، لكن هناك نقاط التقاء أساسية. وعندما شاركت بالأجتماعات أعترضت على كثير من الممارسات وكان من ضمن هذه الممارسات على سبيل المثال الاعتداء على الصحفيات الذي تم أمام نقابة الصحفيين، وكان هناك اجتماع لمكتب هيئة التثقيف السياسي احتجت فيه بشدة على هذا، وقلت: إذا كان الحزب الوطني يقدم نفسه على أنه حزب الوسط، والمجتمع المصري أصلاً مجتمع وسط فلا يليق بهذا الحزب أن يتصرف بهذا الشكل.

ومع مرور الوقت بدأنا نسمع كلاماً غريباً مثل ما رددته أحد رؤساء التحرير بقوله: لماذا نريد ديمقراطية؟ نحن لدينا الجيش والبوليس!

هذا كلام غريب .. فأين الشارع!! أستظل تعتمد على الجيش والشرطة؟ اللحظة التي يمكن أن تحدث فيها أية أزمة أو انفجارية أنت تحتاج لقوتك الحقيقية في الشارع.

هناك خلافات كثيرة، وفي هذا السياق أنا خرجت من الحزب الوطني وتفرغت لأعمالى البحثية وأهمها الآن كتاب عن الاقتصاد السياسي لتحديث وتصنيع مصر من 1805 إلى 2005، من خمسة أجزاء وأوشكت أن أنهى الثلاثة أجزاء الأولى منه.

وفي هذا السياق لي ملاحظة على كتاب الدكتور ثناء ... الفلسفة الجدلية تثير إشكاليات منها إشكالياتان مرتبطتان بهذا الكتاب: الإشكالية الأولى هي إشكالية المنطقي والتاريخي، عندما تتكلم عن الديمقراطية تطرح قضية الأولويات: هل في التطور التاريخي الفعلي، هذه الأولويات التي نتصورها منطقياً المفترض أن تتبني

على بعضها بينها درجة من التوافق؟ أنا أزعج أن هناك درجة من التوافق ليست بالقليلة بين المنطقي والتاريخي، وسأقول لماذا.

النقطة الثانية قضية العام والخاص. بمعنى نتكلم عن الخصوصية المصرية، وفي النهاية لن نعيد اختراع الكهرباء. ما العام والخاص في قضية الديمقراطية؟

وسنقول في المنطقي والتاريخي؛ لأنني لو أخذتها بشكل منطقي سأقول الديمقراطية - لو أتناول كتابًا مثل هذا - سأنتبها كالتالي: قضية سيادة القانون، بالدرجة الأولى.. والقانون بالمعنى الواسع سيدخل فيه بعد ذلك الدستور، سأقول: هي حقوق المواطنة، ويدخل فيها كل الحريات العامة. وسأقول بعد هذا: الاعتراف بالتعددية، ويدخل فيها الأحزاب وحرية الصحافة وكل هذا الكلام. ثم أقول بعد هذا تداول السلطة وسيدخل فيها الاختيار وإعادة الاختيار، خصوصًا شخص مثلي عشت في العهد الناصري، ورأيت أن الاختيار يتم مرة ويكون للأبد، ورأيت في الاتحاد السوفييتي الاختيار مرة ولأبد، وأمامنا نموذج إيران أيضًا مرة ولأبد، ومن ثم فأنا أتحدث عن حق الشعوب في الاختيار وإعادة الاختيار. ما لم يكن هذا الحق مأمونًا سيكون هناك شيئًا جوهريًا ناقصًا في الديمقراطية.

في التطور التاريخي نفس الشيء، أول شيء يقابلك في تاريخ مصر أنه لا يوجد قانون يحكم الضرائب، لا يوجد قانون يحكم الملكية، هناك حالة من الفوضى في العهد المملوكي، ويبدأ محمد علي بعيدًا عن الإصلاح الديمقراطي السياسي بالمعنى الضيق، يقيم دولة القانون.

ثم تأتي بعد ذلك دعوة الدستور تأتي مع الثورة العرابية، ثم تأتي قضية المواطنة بعد ذلك مع ثورة 1919، وتأتي ثورة يوليو، وتستمر مع ثورة يوليو - إشكاليات يواجهونك من ثورة 1919 مرورًا بثورة 1952 وصولًا إلى اليوم: الإشكالية الأولى هي إشكالية تداول السلطة، كلنا نعلم هذه المعلومة: حزب الوفد وهو حزب الأغلبية لم يمكن من السلطة إلا ست أو سبع سنوات، وفي أحوال كثيرة كانت الحكومات ائتلافية، وفي معظم الأحوال كان الدستور يتغير، وحكومات القصر والاستعمار تطيح بحزب الأغلبية عبر التزوير والاستبداد في العهد الذي أسميناه العهد الليبرالي.

في ثورة يوليو، كانت قضية تداول السلطة غير مطروحة أصلاً، الحرية.. كل الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب، وفي النهاية الشعب يكون هو سلطة يوليو نفسها، أليس كذلك؟ هذه معادلة سلطة يوليو مع كل تقديري لتاريخي عندما كنت ناصريًا.

قضية توازن السلطات إشكالية أيضًا. بمعنى التوازن بين القصر وبين البرلمان قبل 1952. الإشكالية الموجودة اليوم إشكالية استقلال القضاء، القضية ليست قضية فصل بين السلطات بقدر ما هي قضية توازن السلطات، أو التوازن بين السلطات، في النظام الرئاسي الأمريكي هناك توازن بين الكونجرس وبين الرئيس،

رغم أن النظام هناك نظام رئاسي، وصلاحيات مذهلة لرئيس الجمهورية. فهذه قضية يجب أن تشغلنا: قضية الفصل، لكن في ارتباط الفصل بين السلطات بتوازن حقيقي بين السلطات. وهذا الكلام على الصعيد العالمي كله، بمعنى أنه أول ما بدأت الديمقراطية بدأت أساساً بفكرة دولة القانون ثم تبدأ بقية المكونات.

النقطة الثانية هي قضية العام والخاص، أنا لا أرى أن هناك في الحقيقة خصوصية مصرية، لا بقدر ما تثار عندنا في الحالة المصرية... وهي ليست خاصة بالحالة المصرية فقط وإنما بالحالة المصرية العربية، بمعنى.. عندما نقرأ تاريخ مصر في القرن الفائت، أنا بالنسبة لي الإخوان المسلمون هم وطنيون ومواطنون ولهم كل الحقوق والواجبات، ومن حقهم أن يشكلوا حزباً سياسياً حتى أكون واضحاً، وأنا بالمناسبة مع حرية تكوين الأحزاب؛ لأن هذا هو الأصل في التعددية السياسية. وأنا مع حرية الصحافة، وضد قضايا الحبس في قضايا النشر وقلت هذا الكلام... لكن أنا عندي إشكالية مع الإخوان المسلمين هذه من الأشياء التي يجب أن نناقشها، وهي إشكالية تطور المجتمع المصري.

نحن لدينا في مصر ثلاثة إخفاقات كبرى في القرنين الماضيين: إخفاق أن نبني دولة صناعية، أن نلحق بالعصر: عصر الصناعة، واليوم نتخلف أكثر عن عصر المعرفة.

إخفاق في بناء الدولة الديمقراطية، أخفقنا ليس فقط مع نظام مبارك في الربع قرن الأخير، ولكننا أخفقنا على امتداد قرنين في أن نبني الدولة الديمقراطية.

الإخفاق الثالث هو في بناء الدولة المدنية الحديثة، -وقيل هذا الكلام ضمناً في هذه المناقشة- نحن وطنيون مصريون. أنا واثق أن عصام العريان، و عبد المنعم أبو الفتوح هم وطنيون، ولا يشككون في عدم إيمان الآخرين، لأنك لو قلت إن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية المعبرة عن المسلمين حقاً في مصر، إذن غداً عندما يقوم الإخوان بمظاهرة لا بد أن يخرج وراءهم 70 مليوناً أو أكثر؛ لأن الشعب المصري شعب مسلم. لأن هذا ليس ثقل الإخوان.. فمعظم المسلمون خارج جماعة الإخوان

فيما يتعلق بقوة الحزب الوطني.. نعم الحزب الوطني قوي قبل أن أكمل إشكالية الإخوان. الحزب الوطني قوي رجال الأعمال. الذي أتصوره أنك عندما تقول حزباً ليبرالياً يكون حزب الرأسمالية المصرية. الرأسمالية المصرية موجودة في الحزب الوطني. وكل رجال الأعمال الكبار موجودون في الحزب الوطني شأنهم شأن الرأسمالية المصرية في كل تاريخها، لماذا؟ لأن مصالحهم تحتم ذلك.. قال هذا الكلام في الإسكندرية الدكتور حسام بدر اوي عندما سأل: لماذا تظل حتى الآن في الحزب الوطني؟، قال: لأنه مركز السلطة.

فأنا عندما أقول إن الحزب الوطني هو أقوى الأحزاب السياسية، يعني أقوى قوة سياسية؛ لأنه يناسب ببساطة شديدة جداً كل القوى التي لها مصلحة لدى الدولة، أما ما يقال أن الحزب ليس له قواعد جماهيرية يعبر عنها فهذه مشكلة كل الأحزاب في مصر.

عندما تقول أن حزب التجمع هو حزب العمال وحزب الفلاحين، كل المظاهرات التي نظمها الحزب للدفاع عن العمال والفلاحين يخرج فيها أعضاء الحزب وليس العمال والفلاحون؟ وهكذا بالنسبة لبقية الأحزاب

هناك اخيرا قضية الديمقراطية الداخلية، فنحن غاضبون من أن النظام يضيق ذرعًا بنا، ولكن الحقيقة أننا نضيق ذرعًا ببعضنا البعض. تجد اليوم التيار القومي الناصري حزب مؤسس وحزب تحت التأسيس! لماذا؟! التيار الليبرالي به حزين: الغد والوفد، لماذا؟

إذا لم تكن التيارات الفكرية المصرية قادرة على أن تتواجد مع بعضها البعض، وتختلف مع بعضها البعض، إذن ستظل هناك مشكلة كبيرة جدًا.

• عمرو الشوبكي

سأعقب في ثلاث دقائق على ثلاث نقاط، وبشكل أحاول بقدر الإمكان أن يكون تلغرافياً. النقطة الأولى تتعلق بالمسألة التي جاء عليها أكثر من تعليق وهي القديم والجديد، وأنا في الحقيقة متمسك بها دون أن يعني ذلك تقديمي لحكمًا قيميًا.

فكرة القديم والجديد هي فكرة جدلية، وأنا أتصور أن هناك أزمة في مشاريع الأحزاب السياسية الرئيسية التي صنعت تجربة التعددية الحزبية في مصر في الثلاثين سنة الأخيرة من 1976 حتى الآن، وأن هذه الأزمة تحتاج إلى مداخل غير تقليدية لمحاولة تجاوزها، مسألة اليسار على سبيل المثال أحد الأزمات الرئيسية، فقد تحول اليسار خلال العشر سنوات الأخيرة إلى حلقة صغيرة، وانتهت فكرة تحالف اليسار إلى حزب ضعيف الآن. ففوة أي حزب وأي تيار سياسي. وهذا هو المضمار الذي نجح فيه الإخوان المسلمون. ، ليست عناصره العقائدية، إنما العناصر المتحالفة، والأصدقاء والأنصار ، و هم الذين استطاع التجمع أن يخلقهم حول الحزب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

أنا أتصور أن هذه القوى القديمة التقليدية الممثلة في الأحزاب الثلاثة بصيغتها هذه: التجمع والوفد والناصري قد انتهت، وأن الجديد ليس معناه أنه يحمل عصاً سحرية، إنما الجديد يحمل بعض الجذور التي تنفذ طريقة مختلفة في التفكير الجيلي ، فهناك أشكال من الاحتجاج لم تعد عليها هذه الأحزاب القديمة، وأعتقد أننا جميعًا تحدثنا عن أشكال جديدة للاحتجاج في المجتمع المصري بالمعنى الجيلي والسياسي مختلفة عن الأشكال التقليدية.

هناك أشكال أيضًا للتعبئة السياسية مختلفة عن الأشكال التي اعتدنا عليها السبعينيات والثمانينيات. وبالتالي المطروح هو أفكار جديدة وطرح رؤى جديدة تتجاوز هذه المشاريع القديمة.

الملاحظة الثانية، هي فكرة الإصلاح من الداخل، أي من داخل النظام، وهنا أرد على صلاح سالم أنا لم أشر إلى الإصلاح من الداخل بمعنى الإصلاح من داخل الحزب الوطني ، بل أنى قلت تقريباً عكس ذلك ، لكن الفكرة التي أتمنى أن نحاول أن نناقشها غداً هي أنني لا أعتقد بأن هناك فرص للإصلاح من أسفل فقط، و أقولها بوضوح إن أي ضغوط شعبية فقط.. في عاصمة عدد سكانها 16 مليون . لا تتجاوز بكثير 1000 شخص و هذا يعني أن هناك مشكلة على المستوى الشعبي.

هذه مشكلة حقيقية وبالتالي أنا لا أستبعد البعد الشعبي، بمعنى آخر أنا أعتقد أن لحظة التغيير ربما لا تكون بعيدة ، و هي اللحظة التي تتوافق فيها بعض القوى الموجودة داخل النظام -وقلت هذا بشكل واضح وأكرره ثانية- التي هي خارج مشروع التوريث ، مع هذه القوى الشعبية في لحظة ما ، قد تكون هي اللحظة التي أشار إليها الدكتور عمرو هاشم ، أي لحظة فراغ سياسي .

الملاحظة الثالثة والأخيرة هي من وجهة نظري تتعلق بالمشاريع الجديدة، وهذه هي الأزمة التي من المهم طرحها غداً فيما يتعلق بموضوع الإخوان المسلمين. أنا أتصور أن هناك مشكلة عند الإخوان ليس لها علاقة بجزء من الكلام الذي يتردد حول هل يصبحون حزباً أم لا، فكل هذه القضايا أعتقد أن معظم النخبة السياسية المصرية حسمتها إيجاباً ، ربما الدكتور رفعت السعيد هو الوحيد الذي لديه رأي خاص في هذه المسألة، لكن أعتقد أن هناك إجماع من كل النخبة السياسية المصرية يسار ويمين في اتجاه أن الإخوان المسلمين جزء من هذا الوطن، وجزء من مشروعه الوطني.

لكن الذي يهمني أنني أحياناً أشعر إجمالاً في رؤية الإخوان أن هناك محاولة لأسلمة خطاب التحرر الوطني مرة أخرى. يعني أشعر أن هناك صيغة تعادل خطاب الخمسينيات والستينيات ،رغم كل هذا التناقض الأيديولوجي بين الخطابين ، لكن بمحتويات إسلامية، بمضمون إسلامي، برؤية للخارج متشابهة وقراءة للعالم الخارجي متقاربة.

أنا رأيت أن التحديات الأساسية التي يواجهها المجتمع المصري أكثر تفصيلية وتعقيداً من المشروعات الكبرى، من الصفات الجاهزة، من "الإسلام هو الحل"، أو من الاشتراكية هي الحل. نحن بحاجة لأن نركز بعض الشيء على التفاصيل.

وهذا ربما يجعلني أنتقل إلى آخر نقطة ، والتي أشار إليه الصديق العزيز أمين إسكندر حول مسألة أيمن نور ومسألة العلاقة بالخارج، وهذا هو الجزء الأخير الذي سأختم به كلامي. أنا أتصور أنه توجد بالفعل

إشكالية حقيقية، أن الضغوط الأمريكية بالقدر الذي تضر به ضرراً شديداً، لكنها في رأيي هي الشيء الذي يمكن أن يعمل النظام السياسي في مصر له حساباً ، و هذا أمر يجب أن يوضع في الاعتبار .

فأنا أتصور أن مساحة الضغط الخارجي على النظام مؤثرة بدرجة كبيرة، ولكن في نفس الوقت النظام يستطيع أن يوظف هذه الورقة من أجل تشويه جزء من رموز المعارضة السياسية في مصر. وبالتالي المشكلة الحقيقية أن هناك مربع خطر في مصر، أيمن نور دخله، و أي تيار من القوى السياسية الموجودة في مصر يدخل هذا المربع سيتعرض لنفس المصير .

الإخوان المسلمون رغم أنهم أكبر قوة سياسية في مصر، فهناك أوراق يمتلكها النظام -بالذات في علاقته الخارجية- تمكنه من تحجيم تأثيرهم، و لو أن هناك تيار سياسي ليبرالي حقيقي حصل على 30 أو 40 مقعد، وهدد بدرجة أو بأخرى المشروع القائم، سيكون الرد أكثر قسوة بكثير مما تعرض له أيمن نور.

وبالتالي فكرة المربع الخطر أنا أتصور اليوم أنها مربع "رفض التوريث"، ومربع بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وأن هناك طرق جهنمية للتعامل مع كل هذه التحديات، أو مع كل هذه الظروف.

• ثناء فؤاد عبدالله (ترد):

طبعاً أنا أشكر كل من تفضل بأي كلمة نقد أو إضافة للكتاب. ولكن أيضاً أجد أن من حقي أن أدافع عن " المنهجية التي اتبعت في إعداد الدراسة " ؛ لأن الكثيرين ربما لم يفهموا منهج الكتاب، وهو منهج المقارنة المتعددة. وللعلم ، فإن هذا المنهج محدد سلفاً من قبل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بما يتفق مع فلسفة المشروع ورؤيته حول دراسة الفكرة الديمقراطية في منطقتنا العربية . ومن هنا ، فقد كنت أفضل أن تكون مناقشة قضية المنهج ، موجهة أساساً لمدى جدارته في معالجة منظومة التحولات التي تجرى حالياً في الدول العربية ،من الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، ومدى قدرة هذا المنهج ، كما طبق في الدراسة ،على استكشاف حقيقة التحولات " السياسية " الجارية في مصر .

إننا هنا ننظر إلى فكرة " مستقبل الديمقراطية " في مصر نظرة غير محدودة، نظرة شاملة، على اعتبار أنها عملية كبيرة وطويلة النفس وطويلة المدى، من الناحية المادية ومن الناحية البشرية، إذن هي مسألة ليست بسيطة، بمعنى أن عملية الديمقراطية يجب ألا نحصرها في التطورات التي نعيشها الآن، أو التي نعيشها من سنتين أو من ثلاث سنوات، فالمسألة ممتدة وكبيرة على مدى 10 سنوات أو عشرين سنة.

وتجارب أوروبا وتجارب الولايات المتحدة في بناء عملية الديمقراطية استغرقت مائتي سنة وثلاثمائة سنة. فإذن المسألة لا يجب أن يعبر عنها تعبيراً محدوداً، ولكن هي عملية كبيرة جداً وشاملة، ويجب ألا نكون

قصيرى النفس ونحن ننظر إليها، وبالتالي أرجو أن تكون نظرتنا للكتاب أنه التزم بمنهج معين وفقاً للمنظور الذي التزم به.

ونحن كنا نبحث في الكتاب أو في المشروع عموماً عن نقطتين: النقطة الأولى هي مدى تأهيل أو تأهل النظام التاريخي المصري، أو الدولة التاريخية المصرية لبناء مشروع ديمقراطي، فكنا نقول: هل النظام المصري مؤهل لهذا أم غير مؤهل، ونبحث في هذه الجزئية.

النقطة الثانية أننا نحدد الحامل الاجتماعي والفكري والمؤسسي لبناء الديمقراطية أو لبناء المشروع الديمقراطي المصري. هذا الحامل الاجتماعي هو الذى اهتم الكتاب ببيان حدود قدراته وتوجهاته الحالية والمستقبلية، لتلمس آفاق التحول السياسى الديمقراطى فى مصر .

هناك نقطة أخرى وهي نقطة عامة بالنسبة للنقاش الذي دار اليوم. أنا فهمت من الدكتور عصام العريان أن هناك عدم قابلية لوجود دستور جديد لمصر. أقول في هذا أننا لم نعد نملك ترف الخلاف الذي يمس أسس الجماعة المصرية. هناك حاجة ملحة جداً لنسق ديمقراطي مصري تتفق عليه القوى السياسية، لأننا وصلنا إلى مرحلة التصحر السياسي، وبالتالي فإذا لم تبادر القوى السياسية لعمل اتفاق حول دستور جديد لمصر، فهذه ستكون نقطة خطيرة جداً.

أيضا هناك سؤال مهم آخر: لماذا نغلق الباب في التعددية الحزبية في مصر؟ الصيغة التعددية أو الصيغة الحزبية في مصر لم تصل على منتهىها، ويجب أن تصل إلى نقطة نهائية عندها نقول: كفى لا نزيد أحزاباً جديدة، أو نقبل بالأحزاب الموجودة ونقول أنها فاعلة وقادرة وما إلى ذلك، أين هذه الفاعلية المزعومة للأحزاب والتي يراها البعض داعياً لمنع تكوين أحزاب جديدة. فمثل هذه الدعوة تغلق الباب على كل تطور سياسي محتمل في الشارع المصري أو في القوى السياسية المعبرة عنه.

وهنا أذكر المثل الإسرائيلي وهو أن هناك حزباً تكون بمنتهى البساطة قبيل الموعد المحدد للانتخابات التشريعية بعدة أشهر*، فلماذا نلغي التعددية الحزبية عندنا، ونضع العقبات في طريقها ثم نتحدث عن فاعلية الأحزاب الموجودة، أين هذه الفاعلية؟! من حقي أن أسأل: أين هذه الفاعلية في الشارع المصري؟

*-المقصود هنا حزب كاديبا الذى كونه رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "إريل شارون في 22 نوفمبر 2005 بعد أن قرر الاستقالة من حزب الليكود الحاكم الذي كان يتزعمه وتشكيل حزب جديد " يخوض به انتخابات الكنيست التي كانت مقررة في 28 مارس 2006 (المحرر)

نقطة أخيرة، أعتقد أن هناك مبالغة في تقدير قوة الإخوان المسلمين، وأعتقد أيضا أن هناك مبالغة من ناحية الإخوان في تقدير قوتهم.

فحساب القوة يجب ألا يكون من منظور عددي، ولا يجب أن نغفل عن حقيقة مهمة وهي أن صعود الإخوان في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (2005) كان لأسباب أخرى غير قوتهم الذاتية ، أسباب متعلقة بالحزب الوطني وفشله في التعبير عن طموحات الشارع المصري ، وفشل السياسة المصرية وحاجة الشارع المصري إلى قوة جديدة تملأ الفراغ الذي سببه فشل الحزب الوطني ، والتالي فإن الشارع الذي سعد بهذه القوى قادر على أن يسقطها في لحظة تاريخية أخرى.

و إذا كان الإخوان يريدون أن يكونوا بالفعل قوة سياسية نافعة في الشارع المصري وفي الحياة السياسية المصرية، فيجب أن يتحولوا إلى "قوة سياسية شعبية ديمقراطية" في سياق السياسة المصرية، ويجب أن يتوفر لديهم البرنامج السياسي الشامل والتفصيلي الذي يتضمن رؤى سياسية و اجتماعية ، وتوجهات اقتصادية واضحة و محددة ، مع بيان حقيقة الموقف في قضايا مثل المرأة و غير المسلمين ، وبيان رؤيتهم حول سبل حل مشاكل الواقع المصري الراهن وسبل عبور مكامن التخلف والفقر و الفساد . كما أن هناك نقطة أساسية يجب أن يحددها الإخوان المسلمون وهي رؤيتهم حول قضية " تداول السلطة " في مصر ، وذلك للرد على من يقولون أن الإخوان المسلمين ،إذا وصلوا للسلطة ، فإنهم لن يتركونها ، لأنهم يؤمنون بما يطلق عليه " الديمقراطية لمرّة واحدة فقط " أي المرة التي تكفي لاعتلائهم سدة الحكم . إن المطلوب من الإخوان أن يكونوا قوة سياسية ديمقراطية ، وحاملا لمشروع سياسي مصري شامل ، وليس مجرد تيار ديني، طالما أنهم دخلوا معترك الحياة السياسية ، وقبلوا ممارسة السياسة ،وفقا لقواعد اللعبة السياسية.